40 تدريبًا عمليًا في

نقد الأسانيد والمتون

واكتشاف العلل

من كتاب "العلل الكبير" للترمذي وكتاب "العلل" لابن أبي حاتم

وكتاب "التمييز" للإمام مسلم بن الحجاج رحمهم الله أجمعين

تأليف عمرو عبد المنعم سليم

دار الضياء
للنشر والتوزيع

40 تدريبًا عمليًا في

نقد الأسانيد والمتون

واكتشاف العلل

من

كتاب "العلل الكبير" للترمذي وكتاب "العلل" لابن أبي حاتم

وكتاب "التمييز" للإمام مسلم بن الحجاج

رحمهم الله أجمعين

تأليف عمرو عبد المنعم سليم

دار الضياء
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع حقوق الطبع محفوظة
لـ «دار الضياء للنشر والتوزيع»

عضو اتحاد الناشرين المصريين (٣٧٨)

الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

للاتصال بالدار: ج.م.ع طنطا ش محمد فريد برج محمد فريد (٢٦) «الإدارة».
هاتف: 3290288 - 002040 E_Mail:dar_eldia_eg@yahoo.com
3amro@mooga.com
تليفاكس: 3307147 - 002040
جوال: 0104256424 أو 0100575513 أو 0101826084 - (0020)

فروعنا:
الإدارة : طنطا: ش محمد فريد برج محمد فريد (٢٦) - تليفاكس: 3307147-002040
المنصورة: عزبة عقل - أمام شور للتسجيلات - جوال: 0127004112
القاهرة: خلف الجامع الأزهر ٨ ش البيطار - جوال: 0163145129

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، إنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم تسليمًا كثيرًا..

امَّا بعـــــد:

فإن علم العلل الواردة في الأسانيد والمتون من أجلِّ العلوم وأخطرها، ولايتصدى لها إلا خواص طلاب العلم والمشتغلين بالحديث لفترات طويلة، ولا يكشف غوامضها إلا من رُزِقَ حسن النظر وطول الممارسة وتوفيق الله قبل كل شيء، فهو نور يلقيه الله في قلب المشتغل بالحديث يمكنه من اكتشاف علل الأحاديث، وتصنيف الصحيح من الضعيف.

وكنت قد ألَّفت منذ سنتين على الأقرب كتابي «**شرح علل الحديث للمبتدئين**» وقد لقى الكثير من القبول والثناء الحسن، وانتفع به كثير من إخواني من طلاب العلم، لما فيه من سهولة

العرض، وسلاسة الطريقة.

وكان هذا الكتاب مقدمة لما يأتي بعده من مصنفاتي في هذا المجال، والتي أتناول فيها طريقة المتقدِّمين من الأئمة ولا أعزف كُلِيَّةً عن طريقة المتأخرين، بل أخصها بمصنف مستقل إن شاء الله، أبيِّن فيه منهجهم في الإعلال والتصحيح ومدى موافقته لمنهج المتقدِّمين.

وبعـــــد:

فهذا الجزء الثاني من «**شرح علل الحديث**» ومادته تتضمن أمثلة في الإعلال من كتابي «**العلل الكبير**» للإمام الترمذي، و«**العلل**» لابن أبي حاتم وكتاب «**التمييز**» للإمام مسلم بن الحجاج، وقد أسميته: «**٤٠ تدريبًا علميًا في نقد الأسانيد والمتون واكتشاف العلل من كتابي العلل الكبير للترمذي والعلل لابن أبي حاتم والتمييز للإمام مسلم ابن الحجاج**».

وأردت بذلك بيان منهج كل من الأئمة النقاد: الإمام البخاري، وتلميذه الإمام الترمذي، والإمام مسلم والحافظ أبي زرعة وعصريَّه وملازمه الحافظ أبي حاتم الرازى - رحم الله الجميع - في نقد الروايات وإعلال الأسانيد والمتون.

وسوف أسير على هذا المنوال في الأجزاء التالية إن شاء الله تعالى، فَأُعَرِّج على منهج الإمام أحمد، وتلميذه أبي داود السجستاني، والإمام النسائي من خلال كتابه «السنن الصغرى» و«الكبرى».

ثم منهج الإمام علي بن المديني، ومنهج الإمام الدار قطني . . ونحوهم.

وأختم ذلك كله بإذن الله تعالى بمنهج المتأخرين في الإعلال، وأضيف إليهم منهج أكابر الأئمة والنقاد من المعاصرين كالعلَّامة أحمد شاكر، والشيخ العلَّامة محدِّث العصر محمد ناصر الدين الألباني - رحمهم الله تعالى-.

وسوف تجدني - أخي طالب العلم- في هذه السلسلة متحرِّرًا من الرتابة والتقليد الذي تغصُّ به كثير من كتابات المعاصرين، كما سوف تلمح في هذه السلسلة البساطة والسهولة في العرض، مما يجعل لها مزيَّة عن باقي المصنفات في هذا المضمار، بالإضافة إلى شرح طرق الحديث المُعَلّ، والاجتهاد في جمعها والإلمام بأسانيدها، وتخريجها تخريجًا علميًا سليمًا.

وبعـــد:

فهذا جهد المقل، أتقرب به إلى الله تعالى، سائلًا المولى سبحانه وتعالى أن يجعل فيه سببًا لنجاتي يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم.

وأن ينفع به إخواني من طلاب العلم، لا سيما المبتدئين منهم، والله الموفق.

وكتب أبو عبد الرحمن

عمرو عبد المنعم سليم

الاختلاف على الحافظ الكبير في الحديث بين التصحيح والإعلال

تدريب رقم (1):

قال الإمام الترمذي -رحمه الله- في «العلل الكبير» (١/ ٨٢):

حدثنا محمد بن بشار، نا محمد بن جعفر، وابن مهدي، نا شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ، قال:

«إن هذه الحشوش محتضرة، فإذا دخل أحدكم الخلاء فليقل: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث».

سألت محمدًا عن هذا الحديث، وقلت له: روى هشام الدستوائي مثل رواية سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم: أن النبي ﷺ قال:

«إن هذه الحشوش محتضرة».

ورواه معمر، مثل ما روى شعبة عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم.

قلت لمحمد: فأي الروايات عندنا أصح؟ قال:

لعل قتادة سمع منهما جميعًا عن زيد بن أرقم، ولم يقض في هذا بشيء.

❑ شـــرح الطـــرق:

قلت: هذا الحديث وقع فيه اختلاف على قتادة بن دعامة السدوسي، وهو أحد الحفاظ الثقات الأثبات، وكان يُضرب به المثل في الحفظ، وأصحابه المُقدَّمون فيه: شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وقد اختلفوا في رواية هذا الحديث عنه على وجوه:

* **الأول**: ما رواه شعبة بن الحجاج، عنه، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم به.

وقد رواه عن شعبة:

عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر - غندر - وابن أبي عدي عند ابن خزيمة (١/ ٣٨).

وخالد بن الحارث عند ابن حبان (٢/ ٣٤٢)

وأبو داود الطيالسي عند البيهقي في «الكبرى» (١/ ٩٦).

وخالفهم:

عيسى بن يونس - عند ابن حبان (٢/ ٣٤١) - فرواه عن شعبة، عن قتادة، **عن القاسم الشيباني**، عن زيد به.

* **الثاني**: ما رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن القاسم ابن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم به عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١١).

وتابعة على هذه الرواية: هشام الدستوائي فيما ذكره الترمذي، وأبان العطار فيما ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٧١) وهي موافقة لرواية شعبة من حديث عيسى بن يونس عنه.

* **الثالث**: ما رواه معمر بن راشد، عن قتادة، عن النضر بن أنس عن أبيه، ذكره الترمذي، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٧١).

ومعمر بن راشد ضعيف في روايته عن قتادة.

* **الرابع**: ما رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن النضر ابن أنس، عن زيد بن أرقم به.

ذكره البيهقي في «الكبرى» (١/ ٩٦) من رواية أبي الجماهر، وابن علية، عن سعيد.

فوافق سعيد بن أبي عروبة رواية شعبة المتقدِّمة في الوجه الأول.

* **الخامس**: ما رواه هشام الدستوائي، عن قتادة، عن زيد بن أرقم به.

ذكره الترمذي في «الجامع» (١/ ١١).

* **السادس**: ما رواه عدي بن أبي عمارة الذارع، قال: حدثنا قتادة، عن أنس به.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٠٣/ ٣٧١)، وقال:

«وتابعه إسماعيل بن مسلم على هذه الرواية وإسماعيل دونه».

❑ ***حكم الُعل العلم فيه:***

اختلف في هذا الحديث بين الإمام البخاري وبين الإمام الترمذي.

فقد نقل الترمذي عن البخاري قوله: «**لعل قتادة سمع منهما جميعًا عن زيد بن أرقم**».

وأما الترمذي فخالفه في ذلك وحكم على الحديث بالاضطراب من طريق قتادة، فقال في «الجامع» (١/ ١١):

«حديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب».

❑ **الترجيح:**

وبالنظر في الطرق والأسانيد يتضح التالي:

* **أولا**: نكارة بعض تلك الطرق، وهي:

(١) طريق معمر بن راشد:

فقد خالف رواية أصحاب قتادة الثقات الحفاظ، جميعًا في الوجهين، ومعمر ضعيف في قتادة، سمع منه وهو صغير، فلم يحفظ الأسانيد عنه.

وقد نقل ابن رجب في «شرح العلل» (٢/ ٥٠٨) عن الدار قطني في «علله» قوله:

«معمر سيىء الحفظ لحديث قتادة والأعمش»، وروى عن ابن معين قال: «قال معمر جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد».

(٢) طريق عدي بن أبي عمارة وإسماعيل بن مسلم:

فقد رويا الحديث عن قتادة، عن أنس.

وخالفا كذلك كل من روى الحديث عن قتادة من أصحابه الثقات الحفاظ الأئمة.

وعدي بن أبي عمارة وإسماعيل بن مسلم ضعيفان.

قال العقيلي في عدي بن أبي عمارة: «في حديثه اضطراب».

وقال: «وإسماعيل دونه».

* **ثانيًا**: الاختلاف بين أصحاب قتادة في رواية الحديث:

بالنظر إلى طرق الحديث المحفوظة إلى قتادة نجد ان الخلاف وقع فيها بين الطبقة الأولى من أصحاب قتادة على وجهين.

الوجه الأول: من رواية شعبة.

الوجه الثاني: من رواية سعيد، وهشام الدستوائي، وتابعهما أبان العطّار.

ولكن هناك دلائل تدل على أن قتادة قد روى الحديث على وجهين:

ذلك أن: رواية - سعيد وهشام وأبان - عن قتادة، عن القاسم ابن عوف، عن زيد بن أرقم. **«الطريق الثاني»**:

قد تابعهم عليه شعبة بن الحجاج - من رواية عيسى بن يونس عنه- كما في **«الطريق الأول»** .

فهذا يدل على اتفاق أصحاب قتادة على هذا الوجه، فلا مجال للحكم عليه بالإعلال، **فهو محفوظ من هذا الوجه**.

ويبقى الوجه الثاني: من رواية الجماعة عن شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم به **«الطريق الأول»**.

فهذا الوجه لم ينفرد به شعبة، بل تابعه عليه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد به **«الطريق الرابع»** من رواية ابن علية وأبي الجماهر عنه.

فهذا يدل على أن هذا الوجه محفوظ أيضًا لاتفاق سعيد وشعبة عليه.

وقتادة حافظ كبير إمام ثقة يحتمل منه تعدد الأسانيد، وأن يكون له في الحديث أكثر من إسناد.

ويبقى الآن: ما رواه هشام الدستوائي، عن قتادة، عن زيد بن أرقم.

فهذا الوجه قد تفرَّد به هشام الدستوائي، ولم يتابعه عليه أحد من أصحاب قتادة كشعبة أو سعيد كما قد وقع في الوجهين المحفوظين، فإما أن يكون قد غلط فيه أحد الرواة على هشام لاسيما وقد روى هشام الحديث كما رواه سعيد في الطريق الثاني بواسطة: القاسم الشيباني.

وإما أن يكون محفوظًا، إلى هشام بالرواية الناقصة فتكون هذه الرواية موضع توقف لعدم المتابع.

ويمكن تلخيص الطرُق لهذا الحديث كالتالي:

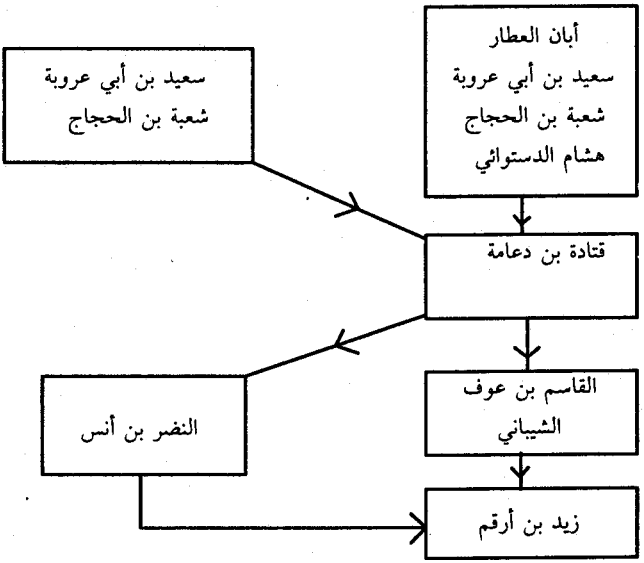

الطرق المحفوظة للحديث

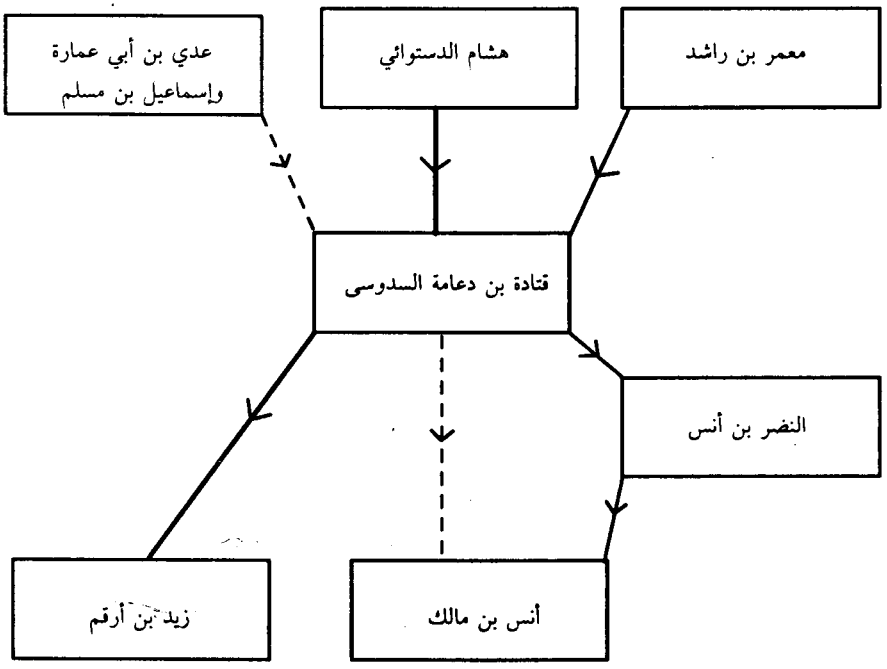

الطرق غير المحفوظة للحديث

❑ أخطاء شائعة:

من الأخطاء الشائعة في نقد الروايات: تقوية الطرق غير المحفوظة بالشواهد الصحيحة.

مثال ذلك:

رواية: معمر بن راشد، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أنس بن مالك.

ومثلها:

رواية: عدي بن أبي عمارة وإسماعيل بن مسلم، عن قتادة، عن

أنس بن مالك.

فهذان الطريقان غير محفوظان.

إلا أن الحديث قد صحَّ من وجه آخر عن أنس بن مالك- رضي الله عنه-.

فقد أخرجه أحمد (٣/ ٩٩و ١٠١و ٢٨٢)، والبخاري (١/ ٤٠)، وفي «الأدب المفرد» (ص: ١٤٩)، ومسلم (١/ ٢٨٣)، وأبو داود (٤و ٥)، والترمذي (٥و ٦)، والنسائي في «اليوم والليلة» (٧٤) من طرق: عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك- رضي الله عنه -: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال:

«اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» وفي رواية: **«الخبث والخبيث»**.

قلت: فلا يصح بحال تقوية الطرق المنكرة بهذا الشاهد الصحيح، لتعلق الطريقين المذكورين بالاختلاف على أحد رواة السند في الحديث الأول، فلا تعلق لهذين الطريقين بهذا الشاهد، والله أعلم.

وإنما ذكرت ذلك لما شاع بين المشتغلين بالحديث من المعاصرين من تقوية بعض الطرق المنكرة وغير المحفوظة بشواهد صحيحة لا تعلق لها بها من أي وجه، والله أعلم.

الاختلاف على الراوي في اسم الصحابي

وهو أحد أنواع الاختلاف على الرواة في الأسانيد.

تدريب رقم (2):

قال الإمام الترمذي - رحمه الله - في «العلل الكبير» (١/ ٩٢):

حدثنا محمود بن غيلان، نا أبو داود، أنا شعبة، عن عاصم بن بهدلة، قال: سمعت أبا وائل، عن المغيرة بن شعبة:

أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائمًا.

قال شعبة: فلقيت منصورًا فسألته، فحدَّثني عن أبي وائل، عن حذيفة.

قال أبو عيسى: «وروى حماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة مثل رواية عاصم.

والصحيح، ما روى منصور والأعمش».

❑ **شرح الطرق:**

ورد هذا الحديث من طرق، واختلف فيه في اسم صحابيه:

الطريق الأول: رواية شعبة، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن المغيرة به.

وتابع عاصم بن بهدلة حماد بن أبي سليمان بنفس السند.

أخرجه ابن ماجة (٣٠٦)، وابن خزيمة (١/ ٣٥)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٠١).

الطريق الثاني: رواية الأصحاب- وكيع، وشعبة، وجعفر بن عون، وأبي عوانة، وعيسى بن يونس، وأبي معاوية الضرير، ويحيى ابن عيسى الرملي، وابن عيينة، وجرير بن حازم- عن الأعمش، عن أبي وائل، عن **حذيفة بن اليمان**.

أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٢و ٤٠٢)، والحميدي (١/ ٢١٠)، والطيالسي (ص: ٥٤)، وابن أبي شيبة (١/ ١١٥)، والبخاري (١/ ٥٢)، ومسلم (١/ ٢٢٨)، وأبو داود (٢٣)، والترمذي (١٣)، والنسائي (١/ ١٩و ٢٥)، وابن ماجة (٣٠٥)، والدارمي (١/ ١٧١) وابن الجارود (٣٦)، وابن خزيمة (١/ ٣٥)، وابن حبان (١/ ٣٤٨)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٠٠).

الطريق الثالث: رواية أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة.

ذكرها ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ١٣)، ونقل عن أبي زرعة الرازي قوله:

«أخطأ أبو بكر بن عياش في هذا، الصحيح من حديث الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة».

الطريق الرابع: رواية منصور بن المعتمر، عن أبي وائل، عن حذيفة به.

في «الصحيحين» خ (١/ ٦٢)، م (١/ ٢٢٨).

وتابعه عليها عبيدة الضبي فيما ذكره الترمذي في «الجامع» (١/ ٢٠).

❑ **حكم الُمل العلم على الحديث:**

رَجَّح الإمام الترمذي طريقًا عامًا للحديث، وهو رواية الأعمش وغيره، عن أبي وائل، عن حذيفة، على ما رواه عاصم بن بهدلة وحماد ابن أبي سليمان عن أبي وائل، عن المغيرة، في حين رَجَّح أبو زرعة الرازي طريقًا خاصًا فيما يُحفظ عن الأعمش من روايته لهذا الحديث.

❑ **شرح الطرق والترجيح:**

وبالنظر في أسانيد هذا الحديث نجد أن الاختلاف فيه وقع على أبي وائل بين:

منصور بن المعتمر والأعمش وعبيدة الضبي من جهة، وبين عاصم بن بهدلة وحماد بن أبي سليمان من جهة أخرى.

وعاصم بن بهدلة صدوق في نفسه إلا أنه يُخطىء ويهم لا سيما فيما قد يرويه عن أبي وائل شقيق بن سلمة.

قال ابن معين: «كان يُختلف عليه في زر وأبي وائل»، وقال الفسوي: «في حديثه اضطراب وهو ثقة»، وقال العقيلي: «لم يكن فيه إلا سوء الحفظ».

وحماد بن أبي سليمان لا يسلم - كذلك- من سوء الحفظ والتفرد بالمناكير، ويقع في حديثه أفراد وغرائب، وكان قد تغيَّر حفظه.

وقد خالفهما أئمةٌ حفاظٌ ثقاتٌ: الأعمش، ومنصور بن المعتمر، وعبيدة الضبي، فلا شك أن روايتهم هي الأصح لأنهم الأكثر والأحفظ.

وأما الاختلاف في رواية الحديث على الأعمش فقد رجَّح الحافظ أبو زرعة الرازي رواية الجماعة عن الأعمش لأنها رواية الأكثر والأحفظ.

الاختلاف على الراوي في الحديث بما لا يُعلُّ الحديث

تدريب رقم (3):

قال الحافظ الإمام الترمذي - رحمه الله - في «العلل الكبير» (١/ ١٠٥):

حدثنا محمد بن العلاء، نا عبدة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**».

وقال محمد بن إسحاق: عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن زيد بن خالد الجهني، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة، ولأخَّرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل**...» الحديث.

فسألت محمدًا عن هذا الحديث أيهما أصح؟ فقال:

«حديث زيد بن خالد أصح، وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي هو صحيح أيضًا، لأن الحديث معروف من حديث أبي هريرة، وفي حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد زيادة ما ليس في حديث أبي هريرة، وكلاهما عندي صحيح».

❑ **شرح الطرق:**

قد اختلف في رواية هذا الحديث على أبي سلمة بن عبد

الرحمن بن عوف على وجهين:

الأول: رواية محمد بن عمرو، عنه، عن أبي هريرة.

أخرجه أحمد (١/ ٢٥٨ و ٣٩٩)، والترمذي (٢٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٨٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٣٧)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧٠٤) من طرق: عن محمد بن عمرو به.

الثاني: رواية محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سلمة، عن زيد بن خالد به.

أخرجه أبو داود (٤٧)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١/ ٣٧)، والترمذي (٢٣).

وهو عند النسائي في «الكبرى» (تحفة: ٣/ ٢٤٤)، والطبراني في «الكبير» (١/ ٤٣ و ٢٤٤).

❑ الترجيح بين الطرق:

وبالنظر في أحوال المختلفين في سند هذا الحديث، وهما: محمد بن عمرو بن علقمة، ومحمد بن إبراهيم التيمي، فنجد أن هناك كلامًا في رواية محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة، عن أبي هريرة خاصة.

قال ابن معين: «ما زال الناس يتَّقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يُحَدِّث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته، ثم يُحَدِّث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة».

قلت: هو ثقة إلا في حديثه عن أبي سلمة.

ومحمد بن إبراهيم التيمي ثقة، وثَّقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن خراش، وابن سعد.

ونقل العقيلي عن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل عن أبيه قوله: «في حديثه شيء، يروى أحاديث مناكير أو منكرة».

قلت: فإن صحَّ ذلك فهو من قبيل الجرح المبهم، ولا ينزل به عن درجة الثقة، وهو أرجح من محمد بن عمرو بن علقمة لا سيما إذا اختلفا في حديث أبي سلمة.

إلا أن البخاري قد صحَّح حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، لأنه قد توبع عليه من غير وجه، من ذلك:

*** متابعة عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة به:**

وقد ورد عنه من طرق كثيرة فصَّلتها في غير هذا الموضع.

أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ٦٦)، وأحمد (٢/ ٢٤٥)، والبخاري (١/ ١٥٩)، ومسلم (١/ ٢٢٠)، وأبو داود (٤٦)، والنسائي (١/ ١٢ و ٢٦٦)، وابن ماجة (٦٩٠)، والدارمي (١/ ١٧٤) وابن خزيمة (١/ ٧٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٣٥).

*** متابعة حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قال:**

لولا أن يشق على أمته لأمرهم بالسواك مع كل وضوء.

أخرجه مالك (١/ ٦٦)، وأحمد (١/ ٤٦٠)، وابن خزيمة (١/ ٧٣)، والبيهقي في «الكبرى» ٠١/ ٣٥).

*** متابعة سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة به.**

أخرجه أحمد (٢/ ٤٣٣)، والترمذي (١٦٧)، والنسائي في «الكبرى»، وابن ماجة (٦٩١).

فهذه الطرق تشهد لرواية محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي

سلمة، عن أبي هريرة.

ولذا قال الإمام البخاري رحمه الله:

«حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي هو صحيح أيضًا، لأن الحديث معروف من حديث أبي هريرة».

وإنما جعل رواية محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي أصح لأن محمد بن إبراهيم أوثق وأرجح من محمد بن عمرو، والحديث قد يكون في الصحة درجات ولاشك، فهذا من جهة، ومن جهة أخرى فلأن في رواية محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سلمة، عن زيد بن خالد زيادة تدل على أن أباسلمة قد تحمل الحديث من وجهين.

قال أبو سلمة: فكان زيد بن خالد يشهد الصلوات في المسجد وسواكه على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب، لا يقوم إلى الصلاة إلا استن ثم رده إلى موضعه.

ولكن يبقى في طريق محمد بن إسحاق عنعنته، وهو مدلس مشهور، ولم أقف على طريق يصرح فيه بالسماع، والأقرب أن البخاري قد وقف له فيه على سماع، أو أنه لم يثبت عنده تدليسه هذا الحديث، لا سيما وأنه لم يزد في طريق من الطرق راو يدل على تدليسه.

*** طريق آخر لمحمد بن إسحاق في هذا الحديث:**

إلا أن لمحمد بن إسحاق في هذا الحديث طريقًا آخر.

فقد أخرج أحمد (٢/ ٥٠٩)، والنسائي في «الكبرى» من طريقه:

عن سعيد المقبري، عن عطاء مولى أم حبيبة، عن أبي هريرة هذا الحديث.

وقد أخطأ ابن إسحاق في هذا الطريق.

فالحديث محفوظ من طرق: عن عبيد الله بن عمر العمري، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة دون ذكر «**عطاء مولى أم حبيبة**» وقد تقدَّم تخريجه.

وعبيد الله العمري إمام ثقة أثبت وأوثق وأرجح من ابن إسحاق بطبقات، والحديث محفوظ من طريقه لا من طريق ابن إسحاق، والله أعلم.

الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي بين إسرائيل وزهير وزكريا بن أبي زائدة والترجيح بينهم بالقرائن

تدريب رقم (4):

قال الإمام الترمذي -رحمه الله- في «العلل الكبير» (١/ ٩٩):

حدثنا قتيبة وهناد، قالا: حدثنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة، عن عبدالله، قال: خرج النبي ﷺ لحاجة، فقال: «**التمس لي ثلاثة أحجار**»، قال: فأتيته بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: «**إنها ركس**».

وقال زهير: نا أبو اسحق، قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، قال: قال ابن مسعود: برز النبي ﷺ للغائط.

وقال زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود بن يزيد، عن عبد الله عن النبي ﷺ.

وقال معمر عن أبي إسحاق عن علقمة، عن عبد الله عن النبي ﷺ.

وتابعه عمار بن رزيق، فسألت محمدًا عن هذا الحديث فقلت: أي الروايات عندك أصح في هذا الباب؟ فلم يقض فيه بشيء وكأنه رأى حديث زهير أصح، ووضع حديث زهير في كتاب «الجامع».

وسألت عبد الله بن عبد الرحمن عن هذا فلم يقض فيه بشيء.

قال أبو عيسى: رواية إسرائيل وقيس بن الربيع عن أبي اسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ في هذا هو عندي أشبه وأصح، لأن إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع.

وسمعت محمد بن المثني يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث أبي إسحق عن سفيان الثوري إلا لما اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم.

قال أبو عيسى: وزهير في أبي اسحق ليس بذاك لان سماعه من أبي إسحق بأخرة، وأبو إسحق في آخر زمانه كان قد ساء حفظه.

وسمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال ألا تسمع من غيرهما إلا حديث أبي إسحق.

❑ **شرح الطرق:**

هذا حديث اخْتُلف فيه على أبي إسحاق السبيعي على وجوه عدة:

* **الأول**: ما رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود، رضي الله عنه به.

أخرجه ابن أبي شيبة(١/ ١٤٣)، وأحمد (١/ ٣٨٨و ٤٦٥) والترمذي في «الجامع» (١٧).

وقد ذكر الترمذي متابعة قيس بن الربيع لإسرائيل على هذا الوجه.

* **الثاني**: ما رواه زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، وقال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود.

أخرجه البخاري (١/ ٤١)، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «نصب الراية» (١/ ٢١٧)، والنسائي (١/ ٣٩)، وابن ماجة (٣١٤) وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٣٤٤).

وهذا الوجه كأنما رجحه البخاري كما ذكر الترمذي، فخرَّجه في «الصحيح».

* **الثالث**: ما رواه معمر، عن أبي اسحاق، عن علقمة، عن ابن مسعود به.

أخرجه الدارقطني في «السنن» (١/ ٥٥).

ثم أخرجه من طريق: أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، عن أبي إسحاق بنفس سند معمر.

وتابعهما عمار بن رزيق فيما ذكره الترمذي.

* **الرابع**: ما رواه زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود به.

❑ **اختلاف أهل العلم في هذا الحديث:**

اختلف الأئمة النقاد في طرق هذا الحديث، على أقوال:

(١) الإمام الترمذي - رحمه الله -:

وقد قدَّمته في الذكر لأن النقل من كتابه، والتدريب على أمثلته.

ذهب الترمذي في «الجامع» (١/ ٢٦) إلى الحكم بالاضطراب على

هذا الحديث، قال: «هذا حديثٌ فيه اضطراب» ورجَّح في «الجامع» وفي «العلل الكبير» رواية إسرائيل وقيس بن الربيع، لتقديمه لإسرائيل في أبي إسحاق على باقي من روى هذا الحديث عنه.

(٢) الإمام البخاري - رحمه الله-:

نقل عنه الترمذي في «الجامع» وفي «العلل الكبير» أنه لم يقض فيه بشيء، وقال:

«وكأنه رأى حديث زهير عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله أشبه، ووضعه في كتاب الجامع».

قلت: فهذا مقتضاه ترجيح البخاري لرواية زهير بن معاوية على غيرها.

(٣) الإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي - رحمه الله -:

نقل عنه الترمذي أنه لم يقض فيه شيء.

(٤) الإمام أبو زرعة الرازي - رحمه الله -:

نقل عنه ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٤٢) أنه قال: «الصحيح عندي حديث أبي عبيدة، والله أعلم، وكذا يروي إسرائيل يعني عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة، وإسرائيل أحفظهم».

فكأن الترمذي وافق أبا زرعة الرازي في ترجيحه واختياره.

(٥) الإمام الدارقطني - رحمه الله -:

قال - رحمه الله - في «التتبع» (ص: ٣٣٠):

«أحسنها إسنادًا الأول الذي أخرجه البخاري، وفي النفس منه شيء لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق».

❑ **الترجيح:**

وبدراسة طرق الحديث وأقوال أهل العلم يتبين لنا أن من رَجَّح رواية إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود فلتقديمهم إسرائيل في أبي إسحاق على باقي أصحاب أبي إسحاق الذين رووا هذا الحديث عنه.

والعجيب أن الحافظ ابن رجب قد ذكر في «شرح العلل» (٢/ ٥٢٠) ما يقتضي تقديم أبي زرعة الرازي لزهير، فقد نقل عنه قوله: «إذا فات شعبة وسفيان فزهير».

وَسَوَّى ابن معين وأحمد بين سماع زهير وإسرائيل لأنهم سمعوا من أبي إسحاق بأخرة.

فقال ابن معين: «زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، سمعوا منه بأخرة، إنما صحب أبا إسحاق سفيان وشعبة».

وكأن من بنى تقديم إسرائيل على غيره من الرواة ممن في طبقته اعتمد على قول شعبة أنه كان يقول في أحاديث أبي إسحاق: «سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني».

قلت: وهذا قول مجمل، وإنما تكلَّم الأئمة النقاد الذين سبروا غور حديثه عن أبي إسحاق، وقاسوه بما رواه الأئمة الثقات عنه، ورجحوا رواية الكبار كالثوري وشعبة في روايته.

والحاصل: أنه في نفس طبقة زهير، وكلاهما في مرتبة واحدة في أبي إسحاق فلابد من مرجح خارجي يرجح إحدى الروايتين على الأخرى.

وبالنظر في متابعات الحديث، نجد:

أن رواية زهير بن معاوية لها ما يدل على أرجحيتها ذلك أن في السند زيادة تدل على تمييز أبي إسحاق لهذا السند وضبطه له، وأنه لم يختلط فيه، وهذا ظاهر جدًا من قوله:

«ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود».

هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن أبا إسحاق قد توبع على هذا الوجه.

تابعه ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله بنحوه.

أخرجه أحمد (١/ ٤٢٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٣٥٥)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٠٨).

وذكر الدارقطني في «التتبع» جماعة تابعوه على هذه الرواية: كأبي حماد الحنفي، وشريك، وأبي زائدة، ويزيد بن عطاء.

فهذه المتابعات تشهد لرواية زهير بأنها الأصح والأرجح.

وأما رواية زكريا بن أبي زائدة، فزكريا قريب من إسرائيل وزهير، إلا أنه قد سمع بأخرة من أبي إسحاق، ولا متابع له، ولا شاهد.

وأما معمر وعمار بن رزيق فليسا هما من أصحاب أبي إسحاق المُقَدمين فيه حتى يُحكم لروايتهما بالأرجحية والصحة.

ومن ثَمَّ فالشواهد تدل على أن طريق زهير هي أرجح وأصح هذه الطرق، والله اعلم.

الحكم بالوهم على الحافظ الكبير في تسمية الصحابي بما قد يؤثر في اتصال الحديث أو انقطاعه

تدريب رقم (5):

قال الإمام الترمذي -رحمه الله- في «العلل الكبير» (١/ ٧٧).

سألت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، عن حديث مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابحي، أن رسول الله ﷺ قال:

«إذا توضأ العبد فتمضمض خرجت الخطايا من فيه» . . . الحديث.

فقال: مالك بن أنس وهم في هذا الحديث، وقال: عبد الله الصنابحي، وهو أبو عبد الله الصنابحى، وأسمه: عبد الرحمن بن عسيلة، ولم يسمع من النبي ﷺ، وهذا الحديث مرسل، وعبد الرحمن هو الذي روى عن أبي بكر الصدِّيق، والصنابح بن الأعسر الأحمسي صاحب النبي ﷺ.

❑ **شرح الطرق والترجيح:**

لم يذكر الترمذي ولا البخاري إلا هذا الطريق للحديث، وحكم البخاري بوهم الإمام مالك في تسمية راويه عن النبي عليه السلام بما يقتضي اتصاله وهو مرسل.

والظاهر أن الإمام البخاري قد حكم بوهم مالك فيه لمخالفة محمد بن مطرف له.

فقد رواه عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبد الله الصنابحي.

أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٣٤٨).

قلت: مالك إمام كبير حافظ، ولم ينفرد به على هذا الوجه، بل وافقه عليه حفص بن ميسرة، فرواه عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابحي، به.

أخرجه ابن ماجة (٢٨٢).

ورواية مالك في «الموطأ» (١/ ٣١)، ومن طريقه أحمد (٤/ ٣٤٨)، والنسائي (١/ ٧٤).

فهذا قول اثنين بمقابل قول واحد، فالقول قولهما ولاشك.

وقد اختلف في صحبة عبد الله الصنابحي، فنفاها البخاري وأبو حاتم، وتوقف فيها عبد الغني بن سعيد الأزدي، وأثبتها ابن حجر.

قال أبوحاتم الرازي كما في «المراسيل» لابنه (ص: ١٢٢):

«الصنابحي ثلاثة:

الذي يروى عنه عطاء بن يسار، فهو: عبد الله الصنابحي، لم تصح صحبته.

والذي روى عنه أبوالخير، فهو: عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي، يروى عن أبي بكر الصديق، وعن بلال، ويقول: قدمت المدينة وقد قُبض النبي ﷺ قبلي بخمس ليال، ليست له صحبة.

والصنابح بن الأعسر؛ له صحبة، روى عنه قيس بن أبي حازم، ومن قال في هذا: «الصنابحي» فقد وهم».

قلت: نفيه لصحبه عبد الله الصنابحي فيه نظر شديد لأنه قد ورد **بسند صحيح** ما يثبت سماعه من النبي ﷺ.

فقد أخرج أحمد (٤/ ٣٤٩) **بسند صحيح** من طريق: مالك وزهير بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، قال: سمعت عبد الله الصنابحي يقول: **سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الشمس تطلع بين قرني شيطان**...» الحديث.

ومن ثَمَّ فلا وجه لتوقف عبد الغني بن سعيد الأزدي في صحبته بعد هذا، حيث قال في «المؤتلف والمختلف» (ق: ١٦ / ب):

«أبو عبد الله الصنابحي، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة، **وعبد الله الصنابحي: يُقال أنه آخر**».

وعليه: فالأصح رواية مالك لمتابعة حفص بن ميسرة له، وثبوت سماع عبد الله الصنابحي للنبي عليه السلام ليس من رواية مالك وحده، حتى يُظن فيه الوهم، بل وبمتابعة زهير بن محمد له، فَصَحَّ الحديث عنه، ولله الفضل والمنة.

الاختلاف في سند الحديث
على راوٍ من جهة الوصل والإرسال

تدريب رقم (6):

قال ابن أبي حاتم -رحمه الله- في «العلل» (٥١٣):

سُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الفضل بن موسى السيناني، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن السائب، قال: شهدت مع رسول الله ﷺ العيد، فلما قضى الصلاة، قال:

«إنا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب فليرجع».

قال أبو زرعة: الصحيح ما حدَّثنا به إبراهيم بن موسى، عن هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن عطاء، أن النبي ﷺ . . . مرسل.

❑ شرح الطرق:

هذا حديثٌ اختُلف في وصله وإرساله على ابن جريج على وجهين:

الأول: ما رواه الفضل بن موسى السيناني، عن عطاء، عن عبدالله بن السائب عن النبي ﷺ موصولًا.

أخرجه أبو داود (١١٥٥)، والنسائي (٣/ ١٨٥)، وابن ماجة (١٢٩٠)، وابن خزيمة (١٤٦٣) من طرق عن الفضل به.

الثاني: ما رواه هشام بن يوسف، عنه، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلًا.

❑ **أقوال أهل العلم**:

صَحَّح أبو زرعة الرازي الوجه المرسل.

وكذا فعل النسائي، فقال كما في «تحفة الأشراف» (٤/ ٣٤٧) في الرواية المتصلة: **«هذا خطأ والصواب مرسل»**.

وقال أبو داود: **«هذا مرسل عن عطاء، عن النبي ﷺ»**.

❑ **الترجيح**:

وبالنظر في تراجم الراويين المختلفين نجد أن الفضل بن موسى ثقة إلا أن له مناكير، بخلاف هشام بن يوسف، فهو أعلى منه في التوثيق، وأرجح في الرواية.

وعليه فالرواية المرسلة هي الأصح كما حكم به الأئمة والنقاد.

تفقد سماع الراوي الموصوف بالتدليس فيما يُحَدِّث به لاسيما إن روى منكرًا

تدريب رقم (7):

قال ابن أبي حاتم في «العلل»: (٢٣٩٤):

سمعت أبي روى عن هشام بن خالد الأزرق، قال حدثنا بقية بن الوليد، قال: حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ **«إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته فلا ينظر إلى فرجها فإن ذلك يورث العمى»**، وعن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: **«من أصيب بمصيبة أو سقم من ذهاب مال فاحتسب ولم يشكُ إلى الناس كان حقًا على الله أن يغفر له»**، وقال رسول الله ﷺ: **« لا تأكلوا بهاتين الإبهام والمشيرة ولكن كلوا بثلاث فإنها سنة ولا تأكلوا بخمس فإنها أكلة الأعراب»**، قال أبي: هذه الثلاث الأحاديث موضوعة لا أصل لها وكان بقية يدلس فظن هؤلاء أنه يقول في كل حديث: «حدثنا» ولم يفتقدوا الخبر منه.

❑ شرح الطرق:

قد روى بقية ثلاثة أحاديث، وكأنه جمعها بسند واحد عن ابن جريج.. وصرح فيه بالسماع عن عطاء، عن ابن عباس بالأحاديث الثلاثة.

وقد اغتر الحافظ ابن الصلاح بظاهر الإسناد، فقال:

«**جيد الإسناد**».

وسوف نقصر الكلام على حديث: «**إذا جامع أحدكم زوجته...**» الحديث.

فقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٠٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٧١)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠٢).

قال ابن عدى - ومثله ابن حبان -:

«يشبه أن يكون بين بقية وابن جريج بعض المجهولين أو بعض الضعفاء، لأن بقية كثيرًا ما يُدخل بين نفسه وبين ابن جريج الضعفاء أو بعض المجهولين».

إلا أن تصريحه بالسماع في رواية هشام بن خالد جعل ذلك موضع تردد عند بعض أهل العلم.

وقد قال ابن عدي: «إلا أن هشام بن خالد قال عن بقية: حدثني ابن جريج».

قلت: وهذا هو ما أجاب عنه أبو حاتم- رحمه الله- فيما نقله عنه ابنه في «العلل».

فإنما صرَّح بالسماع في سند أحد هذه الأحاديث الثلاثة ولم يميز بينها، فظنوا أنه قد سمع الأحاديث الثلاثة من ابن جريج، وليس كذلك.

وهناك علة أخرى؛ وهي التفرد، فقد تفرَّد به بقية بن الوليد عن ابن جريج دون باقي أصحاب ابن جريج المقدَّمين فيه الثقات.

وقد خالفه ما هو أصح منه سندًا وهو حديث معاوية بن حيدة- رضي الله عنه- مرفوعًا:

«احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك».

وهو حديث حسن أخرجه أحمد (٥/ ٣)، وأبو داود (٧/ ٤٠)، والترمذي (٢٧٦٩)، وابن ماجة (١٩٢٠).

الاختلاف على راوٍ من رواة السند في تسمية شيخه

تدريب رقم (8):

قال ابن أبي حاتم -رحمه الله- في «العلل» (٩٦):

سألت أبا زرعة عن حديث محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير، فقلت: إنه يقول عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ، ورواه الوليد بن كثير، فقال: عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن عمر عن النبي ﷺ قال: «**إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء**».

قال أبو زرعة: ابن إسحاق ليس يمكن أن يقضى له، قلت له: ما حال محمد بن جعفر؟ فقال: صدوق، فقلت لأبي: إن حجاج بن حمزة حدَّثنا عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، فقال عن محمد بن عباد ابن جعفر عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

فقال أبي: محمد بن عباد بن جعفر ثقة ومحمد بن جعفر بن الزبير ثقة والحديث لمحمد بن جعفر بن الزبير أشبه.

❑ **شرح الطرق:**

رُوِيَ هذا الحديث واخْتُلف في سنده، في تسمية شيخ محمد بن جعفر بن الزبير، هل هو:

عبد الله بن عبد الله بن عمر أم عبيد الله بن عبد الله بن عمر.

بل واختلف في سنده أيضًا في تسمية شيخ الوليد بن كثير، هل هو محمد بن جعفر بن الزبير أم محمد بن عباد بن جعفر، وإن كان هذا الخلاف لا يؤثر كثيرًا لأنهما ثقتان.

والاختلاف في سند هذا الحديث على وجوه:

*** أولاً: الاختلاف فيه على أبي أسامة:**

فرواه عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء وغيرهم عن أبي أسامة، ثنا الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه مرفوعًا.

أخرجه أبو داود (٦٣)، والنسائي (١/ ٤٦)، والدارقطني (١و ٢).

وعند الدارقطني رواه أحمد بن زكريا بن سفيان الواسطي عن أبي أسامة، فقال: محمد بن عباد بن جعفر، قال الدارقطني:

«وكذلك رواه عبد الله بن الزبير الحميدي، عن أبي أسامة، عن الوليد، عن محمد بن عباد بن جعفر.

وتابعه الشافعي، عن الثقة عنده، عن الوليد بن كثير، عن محمد ابن عباد بن كثير.

وتابعهم محمد بن حسان الأزرق، ويعيش بن الجهم، وابن كرامة، وأبو مسعود أحمد بن أبي الفرات، ومحمد بن الفضيل البلخي فرووه عن أبي أسامة، عن الوليد، عن محمد بن عباد بن جعفر».

وكيفما رجح الحديث فلا يؤثر فيه الاختلاف لأنه على ثقتين.

ولذا قال أبو حاتم الرازي: «محمد بن عباد بن جعفر ثقة، ومحمد بن جعفر بن الزبير ثقة، والحديث لمحمد بن جعفر بن الزبير أشبه».

قلت: وهو الصواب، ذلك لأنه رواية الأكثر عن أبي أسامة، ويشهد لها رواية محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير.

ويبقى الخلاف الآخر فيه على أبي أسامة، هل هو عن عبد الله أم عبيد الله؟

فقد رواه محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي، وموسى بن عبد الرحمن المسروقي، وأبو الأزهر حوثرة بن محمد البصري، قالوا: حدثنا أبو أسامة، نا الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر حَدَّثهم أن أباه عبد الله بن عمر حدَّثهم.. الحديث مرفوعًا.

أخرجه ابن خزيمة (٩٢)، وعبد بن حميد (٨١٧).

وقال ابن خزيمه: «هذا حديث حوثرة، وقال موسى بن عبد الرحمن: عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه».

قلت: عبد الله وعبيد الله ثقتان، إلا ان الأرجح رواية الأكثر عن أبي أسامة بذكر عبد الله وإن كنت أظن أن أبا أسامة قد وهم في رواية الحديث، واختلط عليه بحديث بئر بضاعة الذي يرويه عن الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب، عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع، عن أبي سعيد.

*** ثانيًا: الاختلاف فيه على محمد بن جعفر بن الزبير:**

فإذا علمت ما تقدَّم تبيَّن لك أن الاختلاف في هذا الحديث على محمد بن جعفر بين محمد بن إسحاق من جهة، وبين أبي أسامة من جهة اخرى.

وأبو أسامة أوثق وأثبت من ابن اسحاق، فروايته هي الأصح ولاشك.

والحديث: صححه الحاكم، وابن خزيمة، وابن حبان، وابن منده، وهو مقتضى احتجاج الإمام أحمد به كما في «مسائل عبد الله» ابنه عنه (ص: ٥).

وقد توسَّع الدارقطني في «السنن» في ذكر طرق الحديث وأوجه الاختلاف فيه.

الاختلاف في وقف الحديث ورفعه

تدريب رقم (9):

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٥٠):

سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة، عن خالد الحذَّاء، عن خالد بن أبي الصلت، عن عراك بن مالك، قال: سمعت عائشة تقول: سمع النبي ﷺ قومًا يكرهون استقبال القبلة بالغائط، فقال: **«حولوا مقعدي إلى القبلة»**.

قال أبي: فلم أزل أقفو أثر هذا الحديث حتى كتبت بمصر عن إسحاق ابن بكر بن مضر، أو غيره، عن بكر بن مضر، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك بن مالك، عن عروة، عن عائشة موقوف، وهذا أشبه .

وقال الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٨٧):

حدثنا علي بن خشرم، أنا عيسى بن يونس، عن أبي عبد الله، عن خالد الحذَّاء، عن عراك بن مالك، عن عائشة، قالت: ذكرت لرسول الله ﷺ أن قومًا يكرهون أن يستقبلوا القبلة بغائط أو بول فأمر بخلائه، فاستقبل به القبلة.

ورواه حماد بن سلمة، عن خالد الخداء، عن خالد بن أبي الصلت، قال: كنا عند عمر بن عبد العزيز فذكروا استقبال القبلة، فقال عراك بن مالك: قالت عائشة: ذكر عند النبي ﷺ أن ناسًا يكرهون أن يستقبلوا القبلة.. الحديث.

فسألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: «هذا حديث فيه اضطراب، والصحيح عن عائشة قولها».

❑ **شرح الطرق:**

هذا الحديث - كما ترى- قد اختُلف في سنده من جهة الرفع والوقف على وجوه:

الأول: ما رواه حماد بن سلمة، عن خالد الحذَّاء، عن خالد ابن أبي الصلت، عن عراك، عن عائشة به مرفوعًا.

أخرجه من هذا الوجه ابن أبي شيبة (١/ ١٤٠)، وأحمد (٦/ ١٨٤)، وابن ماجة (٣٢٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٣٢٦).

الثاني: ما رواه عبد الوهاب الثقفي، عن خالد، عن رجل، عن عراك، عن عائشة مرفوعًا.

أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٤٠).

وتابعه على هذا الوجه حماد ووهيب بسنده مرفوعًا.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢/ ١٥٦).

الثالث: ما رواه إسحاق بن بكر بن مضر، عن بكر بن مضر، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك، عن عروة، عن عائشة -رضي الله عنها - موقوفًا عليها. ذكره أبو حاتم.

وتابع إسحاق بن بكر: ابن بكير، حدثني بكر بسنده إلى عروة: أن عائشة كانت تُنكر قولهم: لا تُستقبل القبلة.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢/ ١٥٦).

❑ **أقوال أهل العلم:**

رَجَّح البخاري وأبو حاتم الرواية الموقوفة على المرفوعة.

❑ **الترجيح:**

وهو كما قالا، فإن الطريق الموصول مداره على خالد بن أبي الصلت، وهو مجهول لا يُعرف، وقد قال الذهبي في «الميزان» في حديثه هذا (١/ ٢٣٢): «**هذا الحديث منكر**».

قلت: وقد اخْتُلف فيه على خالد الحذاء، فمنهم من رواه عنه عن خالد بن أبي الصلت، ومنهم من رواه عنه عن رجل، وكلاهما في الضعف سواء في حيز الجهالة، والمبهم كمجهول العين سواء بسواء.

وقد رواه بكر بن مضر، عن جعفر بن ربيعة، عن عروة، عن عائشة موقوفًا.

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وبكر بن مضر ثقة ثبت، وهو أوثق ممن رفع الحديث، فلم يأت بشيء والله أعلم.

تدريب رقم (10):

قال ابن أبي حاتم-رحمه الله في «العلل»: (٥١):

سمعت أبي ذكر حديثًا رواه عبد الوارث، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس: **أن النبي ﷺ كانت له خرقة يتمسح لها.**

فقال: إني رأيت في بعض الروايات عن عبد العزيز أنه كان لأنس بن مالك خرقة.

وموقوف أشبه ولا يُحتمل أن يكون مسندًا.

❑ **شرح الطرق:**

اخْتُلف في وقف هذا الحديث ورفعه على وجهين:

الأول: ما رواه عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس:

أن النبي ﷺ كان له منديل أو خرقة، فإذا توضأ مسح وجهه.

أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١/ ١٨٥) من طريق: أبي معمر عبد الله بن عمرو، قال: سألت عبد الوارث عن حديث عبد العزيز ابن صهيب.. فذكره.

قال عبد الوارث: «كان في قطينة، فأخذه ابن علية، فلست أرويه».

قال البيهقي- رحمه الله-: «وهذا لو رواه عبد الوارث عن عبد العزيز، عن أنس لكان إسنادًا صحيحًا، إلا أنه امتنع من روايته، ويحتمل أنه إنما كان عنده بالإسناد الأول».

يشير البيهقي بقوله: «الإسناد الأول» ما رواه عبد الوارث بن سعيد، عن أبي عمرو بن العلاء، عن إياس بن جعفر، عن رجل، عن النبي ﷺ.

أخرجه البيهقي (١/ ١٨٥)، وقال: «وهذا هو المحفوظ من حديث عبد الوارث».

الثاني: ما رواه حجاج، حدثنا حماد، عن عبيد الله بن أبي بكر ابن أنس:

أنه رأى أنس بن مالك يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء. أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٤١٥).

وتابعه ليث بن أبي سليم، فرواه عن رزيق أبي عبد الله الألهاني عن أنس موقوفًا به.

أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٣٨).

❑ **الترجيح:**

الصواب: ما رجَّحه أبو حاتم الرازي من القول بالوقف، لأن المحفوظ من رواية عبد الوارث بن سعيد ما رواه عن أبي عمرو بن العلاء، عن إياس بن جعفر، عن رجل، عن النبي ﷺ.

وأما روايته عن عبد العزيز بن صهيب فهي موضع تردد وتوقف عنده كما صرَّح به.

ورواية أبي عمرو فيها إبهام، فهي ضعيفة.

وإنما صَحَّت الرواية من طريق عبيد الله بن أبي بكر، عن أنس من فعله، **وسنده حسن**، والله أعلم.

الاختلاف على أحد رواة السند
في زيادة راوٍ ضعيف أو أكثر

تدريب رقم (11):

سألت أبي عن حديثٍ رواه مروان الطاطري، عن أبي إسحاق الفزاري، عن موسى بن أبي عائشة، أنه سمع أنسًا، قال: **رأيت النبي ﷺ توضأ فخلَّل لحيته**، قال أبي: «الخطأ من مروان، موسى ابن أبي عائشة يُحَدِّث عن رجل، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، عن النبي ﷺ».

❑ شرح الطرق والترجيح:

هذا الحديث قد اخْتُلف في سنده:

فرواه مروان الطاطري، عن أبي إسحاق الفزاري، عن موسى بن أبي عائشة، عن أنس به.

أخرجه أبو إسحاق الفزاري في «السير» (٦٣٥).

ومن طريقه أخرجه الحاكم (١/ ٤٩)، وأبو جعفر بن البختري في «الفوائد» كما في في «التلخيص الحبير» (١/ ٩٧).

وهذا السند ظاهره الصحة، وليس كذلك.

فقد خُولف فيه مروان الطاطري.

فإنما يُحفظ هذا الحديث من رواية موسى بن أبي عائشة، عن

زيد بن أبي أنيسة، عن يزيد ن أبان، عن أنس به.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٦١)، ويزيد بن أبان ضعيف جدًا صاحب مناكير لاسيما عن أنس، ومما يُثبت صحة هذه الرواية الزائدة:

أن وكيع بن الجرَّاح قد رواه عن الهيثم، عن حماد، عن يزيد، عن أنس به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٠).

وحماد هو ابن سلمة، والهيثم هو ابن جميل وكلاهما ثقة.

فرجع الحديث إلى الوجه الزائد، ومداره على مجروح وهو يزيد ابن أبان، والله أعلم.

الاختلاف في وقف الحديث ورفعه

تدريب رقم (12):

قال ابن أبي حاتم- رحمه الله- في «العلل» (٩١):

سمعت أبا زرعة يقول في حديثٍ رواه سعيد، عن قتادة، عن معاذة، عن عائشة: مروا أزواجكن أن يغسلوا عنهم أثر الغائط والبول، فإني استحيهم، **وكان رسول الله ﷺ يفعله**.

وقلت لأبي زرعة: إن شعبة يروى عن يزيد الرشك، عن معاذ، عن عائشة موقوف، وأسنده قتادة، فأيهما أصح؟ قال: «**حديث قتادة مرفوع أصح، وقتادة أحفظ، ويزيد الرشك ليس به بأس**».

❑ **شرح الطرق:**

هذا حديث اخْتُلف فيه بين الرواة من جهة الوقف والرفع على وجوه:

الأول: رواه قتادة بن دعامة السدوسي، عن معاذة، عن عائشة -رضي الله عنها- مرفوعًا.

أخرجه أحمد (٦/ ٩٥و ١١٣و ١٢٠ و ١٣٠و ١٧١و ٢٣٦) وابن أبي شيبة (١/ ١٤١)، والترمذي (١٩)، والنسائي (١/ ٤٣)، وابن حبان (٢/ ٣٥٤).

الثاني: ما رواه شعبة، وابن علية، وأبان بن يزيد جميعهم عن:

يزيد الرشك، عن معاذة، عن عائشة- رضي الله عنها- موقوفًا به.

أخرجه أحمد (٦/ ١١٣)، وابن أبي شيبة (١/ ١٤٢).

الثالث: ما رواه هشيم عن منصور، عن ابن سيرين، عن عائشة موقوفًا.

أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٤١).

الرابع: ما رواه الأوزاعي، عن أبي عمار شداد بن عبد الله الدمشقي، عن أم المؤمنين عائشة مرفوعًا به.

أخرجه أحمد (٦/ ٩٣)، والبيهقي (١/ ١٠٦).

❑ **الترجيح بين الطرق:**

رَجَّح أبو زرعة الرازي الرواية المرفوعة لأنها رواية الأوثق والأحفظ وهو قتادة بن دعامة السدوسي.

وهو إمام حافظ ثقة كبير يُضرب به المثل في الحفظ والإتقان، ويزيد الرشك ثقة، إلا أنه دون قتادة في الحفظ والتثبت.

نعم قد تابعه غيره على الوقف كما في رواية هشيم، إلا أن هذه الرواية مما لا يُفرح بها.

فهشيم موصوف بالتدليس من جهة، ومن جهة أخرى فابن سيرين عن عائشة مرسل.

قال أبو حاتم الرازي كما في «المراسيل» لابنه (ص: ١٨٨):

«ابن سيرين لم يسمع من عائشة شيئًا».

وعلى فرض قبول هذه الرواية كمعضد للوقف، فيقابلها رواية

الأوزاعي، عن شداد، عن أم المؤمنين عائشة مرفوعًا.

إلا أن هذه الرواية - أيضًا- فيها إرسال.

فقد نقل البيهقي عن الإمام أحمد قوله:

«هذا مرسل، أبو عمار شداد لا أُراه أدرك عائشة».

وعليه فقد ثبتت الرواية المرفوعة، وأما الموقوفة فلا تُحفظ، والله أعلم.

تفرد الراوي بما لا يُحتمل منه

تدريب رقم (13):

قال الإمام الترمذي - رحمه الله - في «العلل الكبير» (١/ ١٩١):

حدثنا محمد بن بشار، نا يحيى وعبد الرحمن، قالا: حدثنا حماد بن سلمة، عن حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال:

«من أتى حائضًا أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أُنزل على محمد ﷺ».

سألت محمدًا عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من هذا الوجه، وَضَعَّف هذا الحديث جدًا.

❑ **شرح الطرق:**

وجه الإعلال لهذا الحديث من جهة تفرد حكيم الأثرم به، والمتن فيه نكارة بيِّنة من جهة قوله: **«من أتى حائضًا ... فقد كفر»**.

والحديث أخرجه أحمد (٢/ ٤٠٨ و ٤٧٦)، وابن أبي شيبة (٣/ ٥٣٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١/ ١٧)، وأبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، والنسائي في «عشرة النساء» (١٣٠ و ١٣١)، وابن ماجة (٦٣٩)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٦٣٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣١٨) من طريق: حماد بن سلمة، عن

حكيم الأثرم، عن أبي تميمة، عن أبي هريرة مرفوعًا به.

قال البخاري: «**هذا حديث لا يُتابع عليه، ولا يُعرف لأبي تميمة الهجيمي سماع من أبي هريرة**».

وقال الترمذي: «**لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة...**».

وروى العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣١٧) عن آدم بن موسى، قال: سمعت البخاري، قال: حكيم عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة، قال البخاري: «لم يُتابع عليه».

وقال البزار: «**هذا حديث منكر، وحكيم لا يُحتج به، وما انفرد به فليس بشيء**».

قلت: فإعلال أهل العلم لهذا الحديث من وجهين:

أحدهما: متعلِّق بالاتصال، فإن أبا تميمة لا يُعرف له سماع من أبي هريرة -رضي الله عنه-.

الآخر: مُتعلِّق بالتفرد، فقد تفرَّد به حكيم الأثرم وهو مختلف فيه بين أهل العلم.

قال النسائي: «ليس به بأس»، وروى الآجري عن أبي داود قوله: «ثقة».

وقد يُحمل هذا على العدالة لا الضبط.

وبمقابله جرح من سبر حديثه كالبخاري والبزار، وذكر مغلطاي في «الإكمال» (٤/ ١٢٧) عن يحيى بن معين أنه ضعَّفه نقلًا عن البرقي.

وحكيم الأثرم من المقلِّين، فلا يُحتمل منه مثل هذا التفرد لاسيما بمتن ظاهر النكارة، ولذا خلص الحافظ في «التقريب» (١٦١٧) إلى أن: «فيه لين».

ثم إني وقفت على علة ثالثة لم أر من ذكرها من أهل العلم أو حتى أشار إليها مجرد إشارة، ألا وهي الاضطراب في السند.

فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٥٣٠):

حدثنا الفضل بن دكين، عن حماد بن سلمة بسنده سواء، إلا أنه أوقفه.

فهذا يدل على الاضطراب في وقفه ورفعه.

وإن كنت أرجح الوقف لأن النسائي قد خرَّجه في «عشرة النساء» (١٣٥) **بسند حسن** عن أبي هريرة موقوفًا:

من أتى أدبار الرجال والنساء فقد كفر.

هذا، والله أعلم.

الاختلاف على الراوي في الوقف والرفع

تدريب رقم (14):

قال ابن أبي حاتم في «العلل»: (١٣٣):

سمعت أبي وذكر حديث علي بن جعفر الأحمر، عن عبد الرحيم بن سليمان، عن أشعث، عن الحسن، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ، قال: «**الأذنان من الرأس**».

فقال أبي: ذاكرت أبا زرعة بهذا الحديث، فقال:

حدَّثنا إبراهيم بن موسى، عن عبد الرحيم، فقال: عن أبي موسى موقوف.

❑ **شرح الطرق:**

هذا الحديث اختلف في رفعه ووقفه.

● فرواه علي بن جعفر بن زياد الأحمر، عن عبد الرحيم بن سليمان، عن أشعث بن سوار، عن الحسن، عن أبي موسى مرفوعًا.

أخرجه ابن عدي (١/ ٣٦٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣٢)، والدار قطني (١/ ١٠٢) من طرق: عن علي بن جعفر به.

وخالفه كل من:

ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ٢٤) وإبراهيم بن موسى- كما

ورد في «العلل» من رواية أبي زرعة عنه- فرويا الحديث عن عبد الرحيم بن سليمان، عن أشعث بن سوار، عن الجسن، عن أبي موسى موقوفًا من قوله.

❑ **حكم الُمَل العلم في الحديث:**

وقد رجَّح الدار قطني الوقف، فقال: «**والصواب موقوف**».

وهو ظاهر كلام أبي حاتم الرازي- رحمه الله -.

❑ **الترجيح:**

قلت: علي بن جعفر بن زياد الأحمر ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧٨) ونقل عن أبيه قوله: «كان ثقة صدوقًا».

قلت: وهو وإن كان كذلك إلا أنه خالف من هو أولى منه وأوثق وأرجح وهما ابن أبي شيبة الحافظ الثبت الكبير، وإبراهيم بن موسى الرازي، إمام حافظ ثقة وقدَّمه أبو زرعة على أبي بكر بن أبي شيبة في الإتقان كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ١/ ١٣٧).

فالراجح رواية الأكثر والأثبت على الوقف.

إلا أن في السند علة أخرى وهى: ضعف أشعث بن سوار، وكذلك فالحسن لم يسمع من أبي موسى الأشعري كما قد نُصَّ عليه في كتب المراسيل، والله أعلم.

الاختلاف على الراوي في رفع الحديث والوقف به على التابعي

تدريب رقم (15):

قال ابن أبي حاتم - رحمه الله - في «العلل»: (١٣٠):

سمعت أبي وذكر حديثًا رواه خارجة بن مصعب، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أُبي بن كعب، عن النبي ﷺ: «**إن للوضوء شيطانًا يُقال له الولهان فاحذروه**».

فقال لي: كذا رواه خارجة وأخطأ فيه، ورواه الثوري عن الحسن قوله.

ورواه غير الثوري، عن يونس، عن الحسن؛ أن النبي ﷺ مرسل.

وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث، فقال: رفعه إلى النبي ﷺ منكر.

❑ **شرح الطرق:**

الطريق الأول: ما رواه خارجة بن مصعب، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عتي بن ضمرة السعدي، عن أبي بن كعب مرفوعًا به.

أخرجه أبو داود الطيالسي (٥٤٧)؛ ومن طريقه:

أحمد (٥/ ١٣٦)، والترمذي (٥٧)، وابن ماجة (٤٢١)، وابن عدي (٣/ ٩٢٣)، والحاكم (١/ ١٦٢)، والبيهقي (١/ ١٩٧).

الطريق الثاني: ما رواه سفيان الثوري، عن بيان، عن الحسن من قوله.

أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١/ ١٩٧) من طريق: سفيان بن محمد، أخبرنا علي بن الحسن، حدثنا عبد الله بن الوليد، عن سفيان.

ورواه سفيان الثوري- كذلك- عند البيهقي عن يونس بن عبيد موقوفًا عليه، وعن حصين، عن هلال بن يساف قال: «كان يُقال في كل شيء إسراف حتى الطهور وإن كان على شاطىء النهر».

الطريق الثالث: ما رواه سفيان بن الحسين، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي به مرفوعًا.

أخرجه الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٣٩) من طريق:

محمد بن صالح الأشج، حدثنا داود بن إبراهيم، حدثنا عباد بن العوام، حدثنا سفيان به.

❑ **الترجيح بين الروايات:**

بالنظر في الطريق الأول نجد أنه قد رواه خارجة بن مصعب، وهو متروك الحديث، فلا عبرة بروايته.

وأما متابعة سفيان بن الحسين له، فلا يُفرح بها كذلك لأن في الطريق إليه محمد بن صالح الأشج وهو مجهول الحال.

فلم تبق إلا رواية الثوري، عن بيان، عن الحسن موقوفًا من قوله، فهو الأصح، والله أعلم.

ما تفرد به من لم يُعرف حاله

تدريب رقم (16):

قال الإمام الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٩٣):

سألت محمدًا عن حديث علي بن عبد الأعلى، عن أبي سهل، عن مسة، عن أم سلمة، قالت: **كانت النفساء تجلس على عهد النبي ﷺ أربعين يومًا، وكنا نطلي وجوهنا بالورس من الكلف.**

فقال: علي بن عبد الأعلى ثقة، روى له شعبة، وأبو سهل كثير ابن زياد ثقة، ولا أعرف لمسة غير هذا الحديث.

❑ **شرح الطرق:**

هذا حديث من الأفراد، تفرَّدت بروايته مسة أم بسة الأزدية عن أم سلمة رضي الله عنها، وتفرَّد به عنها أبو سهل كثير بن زياد، ولا يُعرف لها غير هذا الحديث كما قال الحافظ الذهبي في «الميزان» (١/ ٦١٠).

ولم يوثقها معتبر، وتفرَّد بالرواية عنها أبو سهل كثير بن زياد.

ولكن ذكر ابن حبان والخطابي أن الحكم بن عتيبة قد روى عنها أيضًا.

وفيه نظر فإنما وردت رواية الحكم بن عتيبة عنها عند الدارقطني في «السنن» (١/ ٢٢٣) وفي الطريق إليه: محمد بن عبيد الله

العزرمي، وهو متروك الحديث.

وبهذا يُعلم تفرد أبي سهل بالرواية عنها، فهي في حكم مجهول العين، ولا يُحتمل ممن في حالها التفرد بمثل هذا الحديث الأصل، وكأنه لأجل ذلك قال الدار قطني: «لا يُحتج بها».

وكما ترى فإن البخاري قد وثق على بن عبد الأعلى، وأبا سهل كثير بن زياد، وكأنه حمل في هذا الحديث على مسة، فقال: «ولا أعرف لمسة غير هذا الحديث».

والحديث قد أخرجه أحمد (٦/ ٣٠٠و ٣٠٢- ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٩)، وأبو داود (٣١٥ و ٣١٦)، والترمذي (١٣٩)، وابن ماجة (٦٤٨)، والدارمي (١/ ٢٢٩).

وقال الترمذي في «الجامع»:

«هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل، عن مسة الأزدية عن أم سلمة».

قلت: والغرابة هنا بمعنى النكارة، والله أعلم.

الاختلاف على راوٍ في سند الحديث على وجوه عدة

تدريب رقم (17):

قال الإمام الحافظ الترمذي - رحمه الله- في «العلل الكبير» (١/ ١٥٧):

حدثنا هناد، نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل، فقال: «**توضأوا منها**» وسئل عن لحوم الغنم، فقال: «**لا توضأوا منها**». الحديث.

قال أبو عيسى: وروى الحجاج بن أرطأة عن عبدالله بن عبدالله الرازي هذا الحديث، فقال: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أسيد ابن حضير.

وحديث الأعمش عن عبد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء أصح، وقال حماد بن سلمة عن حجاج عن عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن أسيد بن حضير، فخالف حماد بن سلمة أصحاب الحجاج وأخطأ فيه.

وروى عبيدة الضبي هذا الحديث عن عبد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ذي الغرة عن النبي ﷺ، وذو الغرة لا يُدري من هو، وحديث الأعمش أصح.

❑ **شرح الطرق:**

اخْتُلف في رواية هذا الحديث على عبد الله بن عبد الله الرازي على وجوه:

الأول: ما رواه الأعمش، عن عبدالله بن عبدالله، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن غازب به.

أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٨ و ٣٠٣)، وأبو داود (١/ ١٤٧)، والترمذي (٨١)، وابن ماجة (٤٩٤)، وابن الجارود (٢٦)، وابن خزيمة (٣٢)، وابن حبان (٢١٥) والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٥٩).

الثاني: ما رواه حجاج بن أرطأة، عن عبد الله بن عبد الله الرازي، عن ابن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير به.

أخرجه أحمد (٤/ ٣٥٢)، وابن ماجة (٤٩٦).

ثم اختلف فيه على الحجاج بن أرطأة، فرواه عنه أصحابه على الوجه المتقدِّم.

● وخالفهم حماد بن سلمة، فرواه عنه، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن أسيد بن حضير.

الثالث: ما رواه عبيدة الضبي، عن عبد الله بن عبدالله، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ذي الغرة عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد (٤/ ٦٧).

❑ **الترجيح بين الطرق:**

بالنظر إلى الرواة الذين اختلفوا في رواية الحديث على عبد الله الرازي ومكانتهم من الحفظ والإتقان، نجد أنهم على درجات

متفاوتة من الحفظ والضبط.

فالأعمش: إمام حافظ ثقة ثبت كبير مُقَدَّم.

والحجاج بن أرطأة: صدوق في نفسه إلا أنه كان في حديثه زيادة على حديث الناس، وكان يدلس عن الضعفاء وليس هو يقارن بحفظ الأعمش بحال.

وأما عبيدة الضبي: فهو ابن حميد، وليس عبيدة بن معتب الضبي كما وهم محقق «العلل الكبير» للترمذي، فقد ورد منسوبًا إلى أبيه عند أحمد في «المسند».

وعبيدة بن حميد الضبي ثقة إلا أنه دون الأعمش كذلك في الحفظ والضبط والإتقان.

فالذي يُحفظ عن عبد الله بن عبد الله الرازي: ما رواه الأعمش عنه، عن ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب به.

وأما رواية الحجاج بن أرطأة التي اختُلف فيها عليه، فالمحفوظ عن حجاج ما رواه أصحابه عنه، عن عبد الله الرازي، عن ابن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير به.

وهو سند غير محفوظ كما تقدَّم.

❑ أقوال أهل العلم:

نقل الترمذي في «الجامع» (١/ ١٢٣) عن الإمام أحمد وإسحاق ابن راهويه تصحيحهما هذا الحديث من رواية الأعمش.

وكذا نقل ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٨) عن أبيه تصحيح الرواية من حديث الأعمش.

وقال ابن خزيمة بعد أن خرَّج الحديث من رواية الأعمش:

«ولم نر خلافًا بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضًا صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه».

ما انفرد به الراوي الضعيف عن حافظ كبير وإن توبع من غير وجه

تدريب رقم (18):

قال الإمام الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ١٩٥):

حدثنا أبو هشام الرفاعي، نا وكيع، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أنس، قال:

كنت أضع للنبي ﷺ غسلًا واحدًا فيغتسل من جميع نسائه في ليلته.

سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: ليس هو بصحيح، إنما رواه صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أنس.

وحديث أنس عن النبي ﷺ في هذا حديث صحيح من غير هذا الوجه، ورواه قتادة عن أنس.

❑ **شرح الطرق:**

الكلام هنا متعلِّق بما تفرَّد به أحد الرواة عن حافظ كبير مثل الإمام الزهري- رحمه الله- في سعة روايته وحفظه وكثرة أصحابه الثقات الحفاظ.

فينفرد عنه أحد الرواة بما لا يشاركه فيه غيره من أصحاب ذلك الحافظ الثقات الحفاظ كمالك بن أنس أو معمر بن راشد أو سفيان ابن عيينة.

وهذا الحديث قد تفرَّد به عن الزهري صالح بن أبي الأخضر.

أخرجه ابن ماجة (٥٨٩).

وصالح بن أبي الأخضر متكلَّم في روايته لاسيما عن الزهري، فإن أحاديثه عنه مناكير، ومنها ما سمعه منه ومنها ما هو كتاب، وقد تكلَّم في حفظه غير واحد من أهل العلم، ولذا خلص الحافظ في «التقريب» (٣١٤٧) إلى أنه: «ضعيف يُعتبر به».

وقد أعلَّ البخاري هذا الحديث من طريق الزهري بتفرد صالح ابن أبي الأخضر عنه، فكأنه أراد بقوله: «**ليس هو بصحيح**»، أي: غير محفوظ وغير صحيح من رواية الزهري عن أنس.

وإنما يصح من غير وجه عن أنس من غير طريق الزهري، ولذا قال: «**صحيح من غير هذا الوجه**» وبهذا يُعلم أن الأئمة قد يضعفون طريقًا بعينه وإن وردت له متابعات، فلا يصححون ذلك الطريق بتلك المتابعات كما هو صنيع المتأخرين والمعاصرين.

والحديث عند أحمد (٣/ ٩٩و ١٦٦و ٢٢٥)، والبخاري (١/ ١٠٥) ومسلم (١/ ٢٤٩)، وأبو داود (٢١٨)، والترمذي (١٤٠)، والنسائي في «عشرة النساء» (١٥٠و ١٥١) وابن ماجة (٥٨٨) من طرق أخرى عن أنس به.

الاختلاف على حافظ كبير في وصل الحديث وإرساله

تدريب رقم (19):

قال الإمام الترمذي -رحمه الله- في «العلل الكبير» (١/ ٢٧٢):

حدثنا محمد بن المثني، نا سعيد بن سفيان الحجدرى، نا شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ:

«من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل».

سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: روى همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ.

وروى سعيد بن أبي عروبة، وأبان بن يزيد، عن قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ، ولم يذكروا سمرة.

❑ **شرح الطرق:**

اخْتُلف في رواية هذا الحديث على قتادة بن دعامة:

● **فرواه همام** بن يحيى عنه، عن الحسن، عن سمرة موصولًا به.

أخرجه أحمد (٥/ ١٥و ٢٢)، وأبو داود (٣٥٤)، والدارمي (١/ ٣٦٢)، وابن الجارود (٢٨٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٩٥) من طرق: عن همام به.

وتابعه عليه كلٌّ من:

● **شعبة** فرواه عن قتادة بسنده موصولًا كما رواه همام.

أخرجه الترمذي (٤٩٧)، والنسائي (٣/ ٩٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ١٢٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٨١٨ و ٦٨١٩) من طرق عن شعبة به.

● **وأبو عوانة**؛ عن قتادة بسنده موصولًا.

أخرجه الطبراني «الكبير» (٦٨٢٠) من طريق: عبد الواحد بن غياث، عن أبي عوانة به.

وخالفهم في وصله بالإرسال:

● سعيد بن أبي عروبة، فرواه عن قتادة، عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا فلم يذكر سمرة.

أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٩٦) من طريق: عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة به.

● ومعمر بن راشد، عن قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا.

أخرجه عبد الرازق في «المصنف» (٣/ ١٩٩).

● وأبان بن يزيد العطَّار عن قتادة مرسلًا.

ذكره البخاري - رحمه الله-.

❑ **الترجيح بين الطرق:**

بالنظر إلى الرواة الذين اختلفوا في رواية هذا الحديث على

قتادة، نجد أن:

ثلاثة من أصحابه قد رووا هذا الحديث عنه موصولًا، وهم:

شعبة بن الحجاج - من الطبقة الأولى من أصحابه.

همام بن يحيى- من أصحاب قتادة إلا أنه دون شعبة وسعيد ومقدَّم على أبان.

أبو عوانة- وهو من أصحاب قتادة المقدَّمين إلا أنه دون سعيد وشعبة كذلك.

وخالفهم:

سعيد بن أبي عروبة وهو من أثبت أصحاب قتادة فرواه عن قتادة مرسلًا.

إلا أن راويه عنه عبد الوهاب بن عطاء وسماعه من سعيد مختلط، فمنه ما هو قديم قبل اختلاط سعيد بن أبي عروبة، ومنه ما هو حديث بعد الاختلاط، ولم يكن يُفَرِّق بين السماعين.

وقد تابعه على الرواية المرسلة أبان بن يزيد وهو ثقة ولكنه ليس من الطبقة الأولى من أصحاب قتادة.

وأما رواية معمر فلا تعويل عليها، لأن معمر بن راشد ضعيف في روايته عن قتادة.

قال الدارقطني: «معمر سيىء الحفظ لحديث قتادة والأعمش».

قلت: ووجه ذلك ما ذكره ابن معين، قال: قال معمر: «جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد».

وعليه فالوصل هو رواية الأثبت والأحفظ، فهو الأصح.

ومما يذكر هنا أن قتادة قد توبع في روايته الموصولة.

فقد تابعه يونس بن عبيد، عن الحسن، عن سمرة به.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٦٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٨٨٢) من طريق:

الجراح بن مخلد، حدثنا خالد بن يحيى، حدثنا يونس بن عبيد به.

والأقرب - عندي- أن هذا الطريق غير محفوظ عن يونس بن عبيد، فقد تفرَّد به خالد بن يحيى، وقد قال ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٨٨٢): «حدَّث عن يونس بن عبيد وغيره ما لا يرويه غيره»، ثم أورد له غرائب، وقال: «وأرجو أنه لا بأس به، لأني لم أر في حديثه متنًا منكرًا».

قلت: الأقرب عندي أن هذا السند منكر، ولا يكاد يُحفظ من هذا الوجه، والله أعلم.

رواية الضعفاء والمتروكين

تدريب رقم (20):

قال الإمام الحافظ ابن أبي حاتم - رحمه الله - في «العلل» (١٠):

سألت أبي عن حديثٍ رواه عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن معاوية بن قرة، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: أنه توضأ مرة مرة وقال: «**هذا وضوء من لا يقبل الله صلاة إلا به**». ثم توضأ مرتين مرتين، وقال: «**هذا وضوء من يضاعف الله له الأجر مرتين**». ثم توضأ ثلاثًا ثلاثًا، وقال: «**هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي**»، فقال أبي: عبد الرحيم بن زيد متروك الحديث، وزيد العمي ضعيف الحديث ولا يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ، وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال: هو عندي حديث واه ومعاوية بن قرة لم يلحق ابن عمر، قلت لأبي: فإن الربيع بن سليمان حدَّثنا هذا الحديث عن أسد بن موسى عن سلام بن سليم، عن زيد العمى، عن معاوية بن قرة، عن ابن عمر عن النبي ﷺ، فقال: هو سلام الطويل وهو متروك الحديث وهو زيد العمي وهو ضعيف الحديث.

❑ **شرح الطرق:**

هذا حديث قد تفرَّد بروايته زيد بن الحواري العمي، وهو ضعيف الحديث.

وقد اخْتُلف عليه فيه، فرواه عنه عبد الرحيم ابنه بالسند المذكور. أخرجه ابن ماجة (٤١٩).

وعبد الرحيم بن زيد أسوأ حالًا من أبيه، فهو متروك، وقد كذَّبه ابن معين.

وخالفه عبد الله بن عرادة الشيباني، فرواه عن زيد الحواري، عن معاوية بن قرة، عن عبيد بن عمير، عن أبي بن كعب مرفوعًا به.

أخرجه ابن ماجة (٤٢٠).

وعبد الله بن عرادة ضعيف جدًا، وهو وإن قال فيه أبو داود: «ليس به بأس» قد ضعَّفه جمهور الأئمة، فقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة».

وتابع عبد الرحيم زيد على إسناده من لا يُفرح بمتابعته، وهو محمد بن الفضل بن عطية.

أخرجه الدار قطني (١/ ٧٩).

ومحمد بن الفضل منسوب إلى الكذب والوضع.

وتابعهم أبو إسرائيل إسماعيل بن خليفة الملائي عند أحمد في «المسند» (٢/ ٩٨) عن زيد العمى، عن نافع، عن ابن عمر به.

وأبو إسرائيل منكر الحديث، رافضي خبيث.

وله طريق آخر ذكره ابن أبي حاتم من رواية: سلام بن سليم، عن زيد، عن معاوية بن قرة، عن ابن عمر.

أخرجه أبو داود الطيالسي في «المسند» (١٩٢٤).

وقد أعله أبو زرعة بعلة أخرى، فقال: «معاوية بن قرة لم يلحق ابن عمر».

قلت: الحديث لا يُحفظ أصلًا عن معاوية بن قرة، فالطرق إليه واهية كما تقدَّم بيانه.

الاختلاف على قتادة
في رفع الحديث ووقفه

تدريب رقم (21):

قال الإمام الترمذي -رحمه الله- في «العلل الكبير» (١/ ١٤١):

حدثنا محمد بن بشار، نا معاذ بن هشام، قال: حدثنا أبي، عن قتادة، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب: أن النبي ﷺ قال في بول الغلام الرضيع: «**يُنضح بول الغلام، ويُغسل بول الجارية**» قال قتادة: وهذا إذا لم يطعما.

سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: شعبة لا يرفعه، وهشام الدستوائي حافظ.

ورواه يحيى القطان عن ابن أبي عَروبة عن قتادة فلم يرفعه.

❑ شرح الطرق والترجيح:

تنبيه: ما ورد في النص: «شعبة لا يرفعه» الأقرب أنه تصحيف، والصواب: «سعيد» كما ورد في المصادر التى نقلت النص عن «العلل الكبير» ويؤيده ما ورد في «الجامع» عن الترمذي، قال:

«رفع هشام الدستوائي هذا الحديث عن قتادة، وأوقفه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، ولم يرفعه».

وأما الاختلاف في هذا الحديث:

فقد رواه هشام بن أبي عبد الله سنبر الداستوائي، عن قتادة، عن أبي حرب بن أبي الأسود بسنده مرفوعًا.

أخرجه أحمد (١/ ٧٦ و ٩٧و ١٣٧)، وأبو داود (٣٧٨)، والترمذي (٦١٠)، وابن ماجة (٥٢٥).

وخالفه سعيد بن أبي عروبة، فرواه عن قتادة بسنده موقوفًا.

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤١٥).

قلت: سعيد وهشام من أثبت الناس في قتادة، إلا أن هشام الدستوائي حافظ كبير، وقول البخاري: «وهشام الدستوائي حافظ» كأنه يذهب إلى ترجيح الرواية الزائدة بالرفع.

وفي «الصحيحين» أحاديث تشهد للرفع.

الاختلاف على الراوي في سند الحديث بين رفعه والوقف به على التابعي

تدريب رقم (22):

قال ابن أبي حاتم -رحمه الله- في «العلل» (١٠٠٧):

سمعت أبي وذكر حديثًا رواه ابن وهب، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:

«وفد الله ثلاثة: الغازي، والحاج، والمعتمر».

قال أبي: ورواه سليمان بن بلال، عن سهيل، عن أبيه، عن مرداس الجندعي، عن كعب قوله.

ورواه عاصم، عن أبي صالح، عن كعب قوله.

❑ **شرح الطرق والترجيح:**

اختلف في رواية هذا الحديث على سهيل بن أبي صالح على وجهين:

الأول: ما رواه ابن وهب، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مرفوعًا به.

ومن هذا الوجه أخرجه النسائي (٥/ ١١٣)، وابن خزيمة في

«صحيحه» (٢٥١١)، وابن حبان في «صحيحه» (موارد: ٦٩٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٢٧)، والحاكم (١/ ٤٤١)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٦٢) من طرق: عن ابن وهب به.

وقال أبو نعيم: «غريب تفرَّد به مخرمة، عن أبيه، عن سهيل».

أي: بهذا السند مرفوعًا عن النبيﷺ.

الثاني: ما رواه سليمان بن بلال- وخالفه به بكير بن الأشج- عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن مرداس الجندعي، عن كعب من قوله.

وسليمان بن بلال ثقة، وقد تابعه عليه وهيب بن خالد.

أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٦٢) **بسند صحيح** إليه.

ويؤيد صحة الموقوف على كعب رواية عاصم، عن أبي صالح، عن كعب التي ذكرها أبو حاتم الرازي رحمه الله.

ولكن للمرفوع طريق آخر عند البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٦٢) من رواية صالح بن عبد الله - مولى لبني عامر بن لؤي - حدثني يعقوب بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ:

«الحجاج والعُمَّار وفد الله، إن دعوه أجابهم، وإن استغفروه غفر لهم».

قلت: **وإسناده ضعيف، بل منكر**، تفرَّد به من هذا الوجه صالح ابن عبد الله، وهو منكر الحديث كما قال البيهقي، ويعقوب بن يحيى بن عباد مجهول الحال.

وأما المقطوع على كعب ففيه: مرداس الجندعي، وهو ابن عبد الرحمن، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٤٩)، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ١/ ٣٥٠) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، فالأقرب أنه مجهول الحال.

وبهذا تعلم أن قول الحاكم في المرفوع «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» فيه نظر كبير، فإن السند المرفوع شاذ بل منكر، والله أعلم.

ما انفرد به المجروح سندًا أو متنًا

تدريب رقم (23):

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٦٥٣):

سألت أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن مسلمة بن عبد الملك، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ دخل المسجد، وأبو بكر عن يمينه آخذٌ بيده، وعمر عن يساره آخذٌ بيده وهو متكئ عليهما، فقال: «**هكذا نُبعث يوم القيامة**».

قال أبي: «هذا حديث منكر».

❑ **شرح الطرق:**

هذا حديث انفرد بروايته سعيد بن مسلمة الأموي، عن إسماعيل ابن أمية، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا.

وإسماعيل بن أمية ثقة ثبت، ويبعد أن ينفرد عنه بحديث مثل هذا الحديث من هو في مثل حال سعيد بن مسلمة الأموي، فإنه واهي الحديث.

قال البخاري: «منكر الحديث، فيه نظر»، وغالبًا ما يطلق هذا الوصف على من يتهم، فيقول: «فيه نظر» كما أشار إليه الحافظ الذهبي -رحمه الله- في «الموقظة».

وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال ابن حبان: «فاحش

الخطأ، منكر الحديث جدًا».

والحديث أخرجه: عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على «فضائل الصحابة» (٧٧ و ١٥١و ٢٢١)، والترمذي (٣٦٦٩)، وابن ماجة (٩٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٢١٥)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٢١)، والحاكم (٣/ ٦٨).

وسكت عنه الحاكم، فتعقبه الحافظ الذهبي بقوله: «سعيد ضعيف».

الاختلاف على الأعمش في سند الحديث

تدريب رقم (24):

قال ابن أبي حاتم - رحمه الله- في «العلل» (٢٢٢٥):

سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الثوري، عن الأعمش، عن عبد الله بن سنان، عن عبد الله بن الأزور، قال: حلب رجل عند النبي ﷺ فقال: «**دع دواعي اللبن**».

فقالا: روى هذا الحديث جماعة من الحفاظ عن الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن صرار بن الأزور بدلًا من عبد الله بن سنان، وهو الصحيح، قال أبي: خالف الثوري الخلق في هذا الحديث، وقال غير سفيان: الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور.

❑ **شرح الطرق:**

هذا الحديث قداختلف في سنده على الأعمش على وجهين:

الأول: ما رواه سفيان الثوري، عنه، عن عبد الله بن سنان، عن عبد الله بن الأزور مرفوعًا به.

أخرجه أحمد (٤/ ٣١١و ٤٣٩)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٣٥٤)، والحاكم (٣/ ٦٢٠).

قال الطبراني - رحمه الله -:

«هكذا رواه سفيان الثوري، عن الأعمش، عن عبد الله بن سنان، وخالفه أصحاب الأعمش، فرووه عن الأعمش، عن يعقوب ابن بحير».

الثاني: ما رواه الجماعة عن الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور به.

وتفصيله:

* ابن المبارك، عن الأعمش به. أخرجه عبد الله في الزوائد على «المسند» (٤/ ٧٦)، والطبراني (٨١٣١).

* وكيع وأبو معاوية الضرير عنه به. أخرجه أحمد (٤/ ٣٢٢).

وأخرجه عن وكيع وحده أحمد (٤/ ٣٣٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٠٦٠)، وابن حبان (موارد: ١٩٩٩).

* يعلى بن عبيد عنه به. أخرجه الدارمي في «السنن» (٢/ ١٢١).

* حفص بن غياث، وعبد الله بن داود عنه به، أخرجه الطبراني (٨١٢٩ و ٨١٣٠).

والأصح رواية الجماعة، لأنها رواية الأكثر والأحفظ.

إلا أنها ضعيفة، فإن يعقوب بن بحير لا يُعرف، وقد تفرَّد بالرواية عنه الأعمش، ولم يوثقه معتبر.

الاختلاف على هشام بن عروة في إسناد الحديث

تدريب رقم (25):

قال الإمام الحافظ ابن أبي حاتم- رحمه الله- في «العلل» (١٨١٩):

سألت أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه مصعب بن عبد الله الزبيري، عن أبيه، عن هشام بن عروة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ، قال:

«ألا أُخبركم على من تحرم النار غدًا، على كل هيِّن سهل قريب».

قالا: هذا خطأ، رواه الليث بن سعد، وعبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن عمرو الأودي، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وهذا هو الصحيح.

قلت لأبي زرعة: الوهم ممن هو؟ قال: من عبد الله بن مصعب، قلت: ما حال عبد الله بن مصعب؟ قال: شيخ.

❑ شرح الطرق:

اخْتُلف في رواية هذا الحديث على وجهين:

الأول: ما رواه مصعب بن عبد الله الزبيري، عن أبيه عبد الله ابن مصعب، عن هشام بن عروة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعًا به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٣٧).

الثاني: ما رواه الليث بن سعد، وعبدة بن سليمان، عن هشام ابن عروة، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن عمرو الأودي، عن ابن مسعود به.

أخرجه الترمذي (٢٤٨٨)، وابن حبان (١٠٩٦ و ١٠٩٧).

وبهذا خالف الليث بن سعد وعبدة بن سليمان عبد الله بن مصعب والد مصعب الزبيري.

وعبد الله بن مصعب ضعفه ابن معين كما في «الميزان» للذهبي (٢/ ٥٠٥)، ورواية الليث وعبدة أصح، وهي المحفوظة عن هشام ابن عروة.

إلا أن عبد الله بن عمرو الأودي لم يرو عنه إلا موسى بن عقبة، ولم يوثقه إلا ابن حبان، فهو مجهول العين على الأقرب.

وقد أخرجه أحمد (١/ ٤١٥) من طريق: سعيد بن عبد الرحمن، عن موسى بن عقبة به.

فهذا يشهد لرواية الليث وعبدة، والله أعلم.

التفرد عن حافظ كبير بمتن منكر وانقلاب الحديث على الراوي

تدريب رقم (26):

قال ابن أبي حاتم -رحمه الله- في «العلل» (٢٤٣٣):

سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن سليم، عن الثوري، عن منصور، عن خيثمة، عن رجل، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «**إن من تمام التحية الأخذ باليد**».

قال أبي: هذا حديث باطل.

❑ شرح الطرق:

هذا الحديث أخرجه الترمذي (٢٧٣٠): حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، حدثنا يحيى بن سليم الطائفي، عن سفيان، عن منصور، عن خيثمة، عن رجل، عن ابن مسعود به مرفوعًا.

وقال الترمذي: هذا حديث غريب، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سليم، عن سفيان، سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فلم يعده محفوظًا، وقال: إنما أراد عندي حديث سفيان، عن منصور، عن خيثمة، عمن سمع ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «**لا سمر إلا لمصل أو مسافر**».

قال محمد: وإنما يُروى عن منصور عن أبي إسحاق، عن عبد

الرحمن بن يزيد، أو غيره، قال: **من تمام التحية الأخذ باليد**.

قلت: قد انفرد يحيى بن سليم الطائفي بهذا الحديث عن الثوري دون باقي أصحابه الثقات، والمتن فيه نكارة، ويحيى بن سليم صدوق في نفسه صاحب مناكير، وفيه ضعف من جهة حفظه، وقد انقلب عليه الحديث كما بيَّنه البخاري- رحمه الله- وإنما يُحفظ الحديث من قول عبد الرحمن بن يزيد أو غيره.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٢٤٦) من طريقين:

الأول: من رواية ليث بن أبي سليم، والآخر: من رواية أبي إسحاق، كلاهما عن ابن الأسود من قوله.

وهذا الوجه هو المحفوظ والله أعلم.

الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي في رواية الحديث

تدريب رقم (27):

قال الإمام الترمذي -رحمه الله- في «العلل الكبير» (١/ ٨٦٦):

حدثنا محمد بن بشار، نا محمد بن جعفر، نا شعبة، عن أبي إسحاق، قال: سمعت البراء يقول: **كان رسول الله ﷺ رجلًا مربوعًا ما بين المنكبين، عظيم الجمة إلى شحمة أذنيه، عليه حلة حمراء، ما رأيت شيئًا قط أحسن منها.**

حدثنا هناد، نا عبثر بن القاسم، عن الأشعث، عن أبي إسحاق، عن جابر بن سمرة، قال: رأيت رسول الله ﷺ ليلة أضحيان، فجعلت أنظر إلى رسول الله ﷺ وإلى القمر، وعليه حلة حمراء، فهو عندي أحسن من القمر.

سألت محمدًا، فقلت له: ترى هذا الحديث هو حديث أبي إسحاق عن البراء؟ قال: لا، هذا غير ذاك الحديث، كأنه رأى الحديثين جميعًا محفوظان.

❑ **شرح الطرق:**

هذا حديث اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي على وجهين:

الأول: ما رواه شعبة بن الحجاج، عنه، عن البراء بن عازب به.

أخرجه أحمد (٤/ ٢٨١)، والبخاري (٢/ ٢٧١)، ومسلم (٤/ ١٨١٨)، وأبو داود (٤١٨٤)، والترمذي (٥/ ١١٨)، وفي «الشمائل» (٣)، والنسائي (٨/ ١٨٣).

الثاني: ما رواه أشعث بن سوار، عن أبي إسحاق، عن جابر بن سمرة به.

أخرجه الترمذي (٢٨١١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٦٤٠).

❑ **أقوال أهل العلم في الحديث:**

نقل الترمذي في «الجامع» عن البخاري أنه رأى كلا الحديثين صحيحًا، وفي «العلل»: «محفوظان» وأما الإمام النسائي رحمه الله فقال:

«هذا خطأ - [يعني: حديث جابر] - والصواب الذى قبله- [يعني: حديث البراء] - وأشعث ضعيف».

❑ **الترجيح:**

لابد أولًا من معرفة معنى «**صحيح**» الوارد في كلام الترمذي عن البخاري، وقد بيَّن معناه ما في «العلل» أن صحيح بمعنى محفوظ لا بمعنى أنه صحيح صحة الإسناد، وهذا يعني أن البخاري احتمل من أبي إسحاق أن يكون له في الحديث الواحد إسنادان، وهذا متاح، أبو إسحاق حافظ كبير، ويُحتمل عنه ومنه تعدد الأسانيد، وأن يروى الحديث بأكثر من إسناد.

ولكن هذا حيث تُحفظ الطرق عنه، وأما برواية مثل تلك الرواية من طريق: أشعث بن سوار، فلا، ذلك لأن الأشعث بن سوار

ضعيف الحديث كما ذكر النسائي، فإن كان قد تفرَّد بهذا الحديث عن أبي إسحاق ولم يتابعه عليه من يوثق به، فلاشك أن إعمال حكم النسائي عليه بالخطأ أولى، وأما إن كان له متابع يوثق به، فالحكم حكم البخاري -رحمه الله-.

وعلى حدِّ علمي لم أقف له على متابع من وجه صحيح يؤيده، فحديثه منكر ولاشك، والله أعلم.

ما يُخالف فيه الحافظ الثقة غيره من الحفاظ الثقات في متن الحديث

(28)

تدريب رقم:

قال الإمام مسلم -رحمه الله- في كتاب «التمييز» (٤٠):

حدثنا أحمد بن يونس، ثنا زهير، ثنا أبو إسحاق، قال: سألت الأسود بن يزيد عمَّا حدَّثت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ قالت:

كان ينام أول الليل ويحيى آخره، وإن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته، ولم يمس ماءًا حتى ينام.

قال مسلم:

هذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة، وذلك أن النخعي وعبد الرحمن بن الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو اسحاق.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا ابن علية، ووكيع، وغندر، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت:

كان رسول الله ﷺ إذا كان جنبًا فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه.

حدثنا ابن نمير، ثنا أبي، ثنا حجاج، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة قالت:

كان رسول الله ﷺ يُجنب، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينام حتى يصبح.

حدثنا يحيى بن يحيى، وابن رمح، وقتيبة، عن الليث، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة:

أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام.

❑ **شرح طرق الحديث:**

هذا الحديث قد اخْتُلف في متنه على الأسود بن يزيد على وجهين:

الأول: ما رواه عنه أبو إسحاق السبيعي، عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها- عن صلاة رسول الله ﷺ: **كان ينام أول الليل ويحيي آخره، وإن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ولم يمس ماءًا حتى ينام.**

أخرجه أحمد (٦/ ١٠٢و ١٧١) وأبو داود (٢٢٨)، والترمذي (١١٨و ١١٩)، والنسائي (١٦٦)، وابن ماجة (٥٨١- ٥٨٣) من طرق: عن أبي إسحاق به.

الثاني: ما رواه إبراهيم النخعي، وعبد الرحمن بن الأسود بن يزيد، عن الأسود، عن أم المؤمنين عائشة، قالت:

كان رسول الله ﷺ إذا كان جنبًا فأراد أن أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه.

وهذه الروايات عند مسلم في «الصحيح» (١/ ٢٤٨).

❑ **أقوال أهل العلم:**

قال أبو داود: «حدثنا الحسن بن علي الواسطي، قال: سمعت

يزيد بن هارون يقول: هذا الحديث وهم، يعني حديث أبي إسحاق».

وقال الترمذي: «قد روى غير واحد عن الأسود، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه كان يتوضأ قبل أن ينام.

وهذا أصح من حديث أبي إسحق، وقد روى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبة والثوري وغير واحد ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق».

وروى ابن أبي حاتم في «العلل» (١١٥) عن أبيه، قال: «سمعت نصر بن علي يقول: قال أبي: قال شعبة: قد سمعت حديث أبي إسحاق أن النبي ﷺ كان ينام جنبًا ولكن أتقيه».

❑ **الترجيح:**

اجتمعت كلمة العلماء على خطأ أبي إسحاق في هذه الرواية في متنها من جهة قوله: **«ولم يمس ماءً حتى ينام»**.

فقد خالفه عن الأسود الأكثر من الثقات والحفاظ فرووه بلفظ: **«توضأ وضوءه»**.

ورواية الجماعة هي الأصح ولا شك، لا سيما وقد ذكر مسلم متابع عليها للأسود بن يزيد وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن، فهذا يؤيد أن هذه الرواية هي المحفوظة عن أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها-.

وهم الراوي وخطؤه في متن الحديث بما يخالف رواية الأكثر والأحفظ

تدريب رقم (29):

قال الإمام مسلم -رحمه الله- في «التمييز» (٤٩):

حدثني الحسن الحلواني، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، قالا: ثنا عبيد الله بن عبد المجيد، ثنا كثير بن زيد، حدثني يزيد بن أبي زياد، عن كريب، عن ابن عباس قال: بتُّ عند خالتي ميمونة فاضطجع رسول الله ﷺ في طول الوسادة، واضطجعت في عرضها، ونحن نيام، ثم قام فصلَّى، فقمت عن يمينه فجعلني عن يساره، فلما صلى قلت: يا رسول الله. . . .وساقه.

قال مسلم:

وهذا خبر غلط غير محفوظ، لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك، أن ابن عباس إنما قام عن يسار رسول الله ﷺ فَحَوَّله حتى أقامه عن يمينه.

وكذلك سنة رسول الله ﷺ في سائر الأخبار عن ابن عباس أن الواحد مع الإمام يقوم عن يمين الإمام لا عن يساره.

قال مسلم:

وسنذكر إن شاء الله رواية أصحاب كريب، عن كريب، عن ابن عباس. . . .

ثم نذكر بعد ذلك رواية سائر أصحاب ابن عباس، عن ابن عباس بموافقتهم كريبًا.

حدَّثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن كريب، عن ابن عباس: أنه بات ليلةً عند ميمونة، فقام رسول الله ﷺ من الليل فتوضأ، قال ابن عباس: فقمت فصنعت مثل ما صنع النبي ﷺ، ثم جئت، فقمت عن يساره فجعلني عن يمينه.

ومخرمة بن سليمان، عن كريب.

وسلمة بن كهيل، عن أبي رشدين.

وسلمة، عن كريب.

وسالم بن أبي الجعد، عن كريب.

وهشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وأيوب، عن عبد الله، عن أبيه.

والحكم، عن سعيد بن جبير.

وابن جريج، عن عطاء.

وقيس بن سعد، عن عطاء.

وأبي نضرة، عن ابن عباس.

والشعبي، عن ابن عباس.

وطاووس، عن عكرمة، عن ابن عباس.

فقد صَحَّ بما ذكرنا من الاخبار الصحاح عن كريب، وسائر أصحاب ابن عباس، أن النبي ﷺ أقامه عن يساره، وهم وخطأ غير ذى شك.

وكالذي صح عن ابن عباس أن النبي ﷺ أقامه عن يمينه: رواية

جابر بن عبد الله عن النبى ﷺ في قصة أبي حزرة، عن عبادة بن الصامت بن عبادة: أتينا جابرًا، فقال: قام رسول الله ﷺ فصلَّى، ثم جئت فقمت عن يسار رسول الله ﷺ، فأخذ بيدي، فأدارني حتى أقامني عن يمينه، ثم جاء جبار بن صخر، فقام عن يسار رسول الله ﷺ، فأخذ بأيدينا جميعًا، فدفعنا حتى أقامنا خلفه.

وكذلك روى محمد بن المنكدر عن جابر.

❑ **شرح الطرق:**

هذا حديث اختلف في روايته من جهة المتن على كريب مولى ابن عباس، على وجهين:

الأول: ما رواه يزيد بن أبي زياد، عن كريب، عن ابن عباس.. الحديث كما ذكره مسلم والاختلاف فيه من جهة قوله: «**فقمت عن يمينه، فجعلني عن يساره**».

الثاني: ما رواه الجماعة عن كريب، عن ابن عباس به، وإنما قال: «**فقمت عن يساره فجعلني عن يمينه**».

وقد رواه هكذا جمع كبير؛ منهم:

● **مخرمة بن سليمان، عن كريب:**

أخرجه البخاري (١/ ١٨٠)، ومسلم (١/ ٥٢٦)، وأبو داود (١٣٦٤)، وابن ماجة (١٣٦٣).

● **عمرو بن دينار، عن كريب:**

أخرجه البخاري (١/٦٦)، ومسلم (١/ ٥٢٨)، والترمذي (٢٣٢)، وابن ماجة (٤٢٣).

● **سلمة بن كهيل، عن أبي رشدين:**

أخرجه البخاري (٤/ ١٥٦)، ومسلم (١/ ٥٢٥)، وأبو داود (٥٠٤٣) مختصرًا، والنسائي (١١٢٠)، وابن ماجه (٥٠٨).

● وروي عن ابن عباس من غير طريق كريب بنفس لفظ كريب من رواية الجماعة، من ذلك:

ما عند البخاري (٤/ ٧٦)، وأبو داود (٦١١) من طريق: هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وعند البخاري (١/ ٥٨) من طريق: الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

وعند مسلم (١/ ٥٣١) من طريق: عطاء، عن ابن عباس بنفس حديث كريب.

وعند البخاري (١/ ٢٣٩)، وابن ماجة (٩٧٣) من حديث الشعبي، عن ابن عباس به.

ويشهد له حديث جابر عند مسلم في «الصحيح» (١/ ٥٣٢).

وعليه فما ورد في رواية يزيد بن أبي زياد: «**فقمت عن يمينه، فجعلني عن يساره**».

وهم، والخطأ فيها من يزيد بن أبي زياد ، فإنه قد خالف الأكثر والأحفظ من جهة، ومن جهة أخرى فهو متكلم فيه من جهة حفظه وإن كان في نفسه صدوقًا وقد تغيَّر بأخرة، وكان يُلَقَّن فيتقلن.

الاختلاف في وصل وإرسال الحديث

تدريب رقم (30):

قال ابن أبي حاتم - رحمه الله- في «العلل» (١٢٩٠):

سألت أبي عن حديث رواه عمرو الناقد، عن الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، أن رجلًا خاصم امرأته إلى النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «**أتردين عليه حديقته**»، قال أبي: إنما هو عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسل من رواية غير الوليد.

❑ **شرح الطرق:**

هذا الحديث اخْتُلف في وصله وإرساله على ابن جريج:

فرواه الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس موصولًا به.

أخرجه البيهقي (٧/ ٣١٤).

● **وخالفه جماعة كبيرة منهم**: الثوري، وعبد الرزاق، وعبد الوهاب بن عطاء، وابن المبارك، وغندر، وسفيان بن عيينة، فرووه عن ابن جريج، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلًا.

أخرجه عبد الرزاق (٦/ ٥٠٢)، والبيهقي (٧/ ٣١٤).

فخالف الوليد بن مسلم أصحاب ابن جريج الأوثق والأكثر.

❑ **الترجيح:**

وقد رجَّح أبو حاتم، وتبعه البيهقي الرواية المرسلة.

قال البيهقي: «هذا غير محفوظ- [أي الموصول] - والصحيح بهذا الإسناد ما تقدم مرسلًا».

قلت: وهو الصواب، والله أعلم.

الاختلاف في وصل وإرسال الحديث

(31)

تدريب رقم:

قال ابن أبي حاتم - رحمه الله- في «العلل» (١٢٩٧):

سألت أبي عن حديث رواه محمد بن خالد الوهبي، عن الوصافي، عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «**أبغض الحلال إلى الله الطلاق**».

ورواه أيضًا محمد بن خالد الوهبي، عن معرَّف بن واصل، عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ مثله.

قال أبي: إنما هو محارب عن النبي ﷺ مرسل.

❑ شرح الطرق:

قد اخْتُلف في سند هذا الحديث على وجوه من جهة الوصل والإرسال.

الأول: ما رواه محمد بن خالد، عن عبيد الله بن الوليد الوصافي، عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن عمر به.

أخرجه ابن ماجة (٢٠١٨): حدثنا كثير بن عبيد الحمصي، ثنا محمد بن خالد.....

الثاني: ما رواه محمد بن خالد، عن معرَّف بن واصل، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر به.

أخرجه أبو داود (٢١٧٨): حدثنا كثير بن عبيد، ثنا محمد بن خالد به.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٢٢٢): ثنا ابن أبي داود، ثنا كثير بن عبيد به.

قال ابن عدي: «قال لنا ابن أبي داود: فهذه سنة تفرَّد بها أهل الكوفة، وقول ابن أبي داود: تفرَّد بها أهل الكوفة، يعني رواه معرّف بن واصل لأنه كوفي، ولا أعلم رواه عن معرف إلا محمد ابن خالد.

قال الشيخ: ولا أعلم رواه عن معرف إلا محمد بن بن خالد».

الثالث: ما رواه أحمد بن يونس، ثنا مُعرِّف، عن محارب، قال: قال رسول الله ﷺ فذكره مرسلًا.

أخرجه أبو داود (٢١٧٧).

وتابع أحمد بن يونس على هذه الرواية: وكيع بن الجراح.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ١٧٢).

❑ **أقوال العلماء:**

رَجَّح أبو حاتم الرازي -رحمه الله- الإرسال، وتبعه الدارقطني في «العلل» والبيهقي كما في «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر (٣/ ٢٠٥).

❑ **الترجيح:**

بالنظر في الطرق المختلفة نجد:

أولا: أن هناك اختلاف في رواية الحديث على كثير بن عبيد في

الوجهين الأول والثاني، فقد رواه ابن ماجة عنه، فقال: « محمد بن خالد، عن عبيد الله بن الوليد الوصافي».

والوصافي ضعيف جدًا، قال الفلَّاس: «متروك الحديث»، وقال ابن معين وأبو داود: «ليس بشيء» إلا أن الحديث لا يُحفظ من طريقه.

وخالف ابن ماجة فيه أبو داود السجستاني، وابنه فروياه عن كثير ابن عبيد بسنده، فقالا: «**عن معرِّف بن واصل**».

فهذا هو المحفوظ عن محمد بن خالد الوهبي.

ثانيًا: الخلاف فيه على معرِّف بن خالد بسنده موصولًا كما عند أبي داود.

وخالفه أحمد بن يونس ووكيع فروياه عن معرِّف، عن محارب مرسلًا.

وهو الأصح، لأنها رواية الأكثر والأوثق، والله أعلم.

الخطأ في رواية الحديث والوهم في إسناده

تدريب رقم (32):

قال ابن أبي حاتم - رحمه الله - في «العلل» (١٣٠٦):

سألت أبي عن حديث رواه عبد الرحمن الدشتكي، عن أبي جعفر الرازي، عن حميد، عن أنس، قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله: إني لا أصبر لخلق ثابت، وإني أخاف أن أدخل النار، فقال رسول الله ﷺ «**أتردين عليه الحديقة التي أخذت منه**» قالت: نعم، فأرسل إلى ثابت، فقال له: «**خذ الحديقة التي أعطيتها واخلعها**».

قال أبي: هذا خطأ، إنما هو حميد عن أبي الخليل عن عكرمة: أن امرأة ثابت جاءت إلى النبي ﷺ.

كذا رواه حماد بن سلمة وأخطأ فيه أبو جعفر الرازي.

❑ **شرح الطرق والترجيح:**

هذا الحديث قد اخْتُلف في روايته:

فقد أخرجه البزار في «المسند» (كسف الأستار: ١٥١٥) من طريق: عبد الصمد بن النعمان، ثنا أبو جعفر الرازي، عن حميد، عن أنس به.

قال البزار: «لا نعلم رواه عن حميد، عن أنس إلا أبو جعفر، وقد خالفه حماد بن سلمة، فقال: عن حميد، عن أبي الخليل مرسلًا».

قلت: فقد وقع الخلاف في سنده بين أبي جعفر الرازي وبين حماد بن سلمة، وحماد بن سلمة ثقة إمام، بخلاف أبي جعفر الرازي، فإنه ضعيف صاحب مناكير، فالأصح رواية حماد بن سلمة، عن حميد، عن أبي الخليل مرسلًا.

ما أخطأ في إسناده قتيبة بن سعيد الحافظ الثقة

تدريب رقم (33):

قال الإمام الترمذي -رحمه الله- في «العلل الكبير»: (١/ ١٦٩):

حدثنا قتيبة، نا أبو عوانة، عن أبي يعفور، سألت أنس بن مالك: عن المسح على الخفين؟ فقال: كان رسول الله ﷺ يمسح عليهما.

سألت محمدًا عن هذا الحديث؛ فقال: أخطأ فيه قتيبة بن سعيد، والصحيح عن أنس موقوف، أبو يعفور اسمه واقد، ولقبه وقدان.

❑ **شرح الطرق:**

هذا الحديث رواه قتيبة بن سعيد، وهو إمام حافظ ثقة، عن أبي عوانة، عن أبي يعفور، عن أنس بن مالك بالحديث مرفوعًا.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٣١٨).

وخولف قتيبة في هذا الحديث.

فقد رواه سفيان، عن أبي يعفور العبدي: أنه رأى أنس بن مالك في دار عمرو بن حريث دعا بماءٍ، فتوضأ ومسح على خفيه.

فأوقفه سفيان على أنس- رضي الله عنه -.

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٧٥).

وله طريق آخر عن أنس موقوفًا عند ابن أبي أبي شيبة (١/ ١٦٧): حدَّثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا عاصم، قال: رأيت أنسًا بال ثم توضأ ومسح على عمامته وخفيه.

ومما يشهد للوقف ما أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٦٦) حدثنا ابن علية، عن يحيى بن أبي إسحاق أنه سمع أنس بن مالك سئل عن المسح على الخفين فقال: امسح عليهما، فقالوا له: أسمعته من النبي ﷺ، قال: لا، ولكني سمعته ممن لا يُتهم من أصحابنا يقولون: المسح على الخفين وإن صنع كذا وكذا، لا يكنى.

وسنده صحيح.

وهذا يؤيد خطأ قتيبة بن سعيد في هذا الحديث كما قال الإمام البخاري - رحمه الله-.

الاختلاف على الزهري في وصل الحديث وإرساله

تدريب رقم (34):

قال الإمام الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٢٨٢):

حدثنا ابن أبي عمر، قال: نا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: **أن النبي ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين.**

قال أبو عيسى: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: لا أعرفه من حديث الزهري إلا من هذا الوجه، لا أعلم أحدًا رواه عن الزهري إلا عمرو بن دينار، وروى ابن جريج وغيره عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن ابن عمر، ولم يذكر عن سالم.

❑ **شرح الطرق:**

هذا الحديث رواه سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه به.

أخرجه مسلم (٢/ ٦٠١)، والترمذي (٥٢١)، وابن ماجة (١١٣١).

واختلف فيه على عمرو بن دينار كما ذكر البخاري، فرواه ابن جريج وغيره، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن ابن عمر ولم يذكر «عن سالم».

قلت: ابن عيينة من أثبت الناس في عمرو بن دينار.

وقد قال الإمام أحمد في رواية الأثرم: «أعلم الناس بعمرو ابن عيينة، ما أعلم أحدًا أعلم به من ابن عيينة».

وهو قول ابن معين وأبو حاتم الرازي وغير واحد من أهل العلم.

وقد أيَّدت روايته هذه ما عند عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ٢٤٧) عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه به.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أبو داود (١١٢٥)، والنسائي (٣/ ١١٣).

وعلى فرض التسليم بأن المحفوظ عن عمرو بن دينار ما رواه ابن جريج وغيره مرسلًا، فلا يقدح هذا في صحة الحديث، لأن الخلاف حينئذ يكون بين معمر وعمرو بن دينار في الزهري، ومعمر من أصحاب الزهري الثقات الحفاظ المُقدَّمين فيه، ويكون آنذاك قوله أولى بالقبول والترجيح.

والله أعلم.

الخطأ في رواية الحديث والوهم في اسم راويه

تدريب رقم (35):

قال ابن أبي حاتم - رحمه الله - في «العلل»: (٢/ ١٧٣):

سئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبيد بن جناد، عن عطاء بن مسلم، عن فطر بن خليفة، عن سلمة بن شرحبيل، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال: «**من أدرك له في الإسلام ابنتان فأحسن إليهما ما صحبتاه، ثم مات، أدخلتاه الجنة**».

فقال أبو زرعة: هذا خطأ، إنما هو فطر، عن شرحبيل بن سعد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، كذا حدَّثنا أبو نعيم عن فطر، والخطأ من عطاء بن مسلم.

❑ **شرح الطرق والترجيح:**

هذا الحديث قد اختلف في سنده على فطر بن خليفة على وجهين:

الأول: ما رواه عبيد بن جناد، عن عطاء بن مسلم، عن فطر بن خليفة، عن سلمة بن شرحبيل، عن ابن عباس به.

الثاني: ما رواه غير واحد عن فطر بن خليفة، عن شرحبيل بن سعد، عن ابن عباس به.

منهم:

- أبو معاوية الضرير عند ابن أبي شيبة (٥/ ٢٢١).
- وابن المبارك عند ابن ماجة (٣٦٧٠).
- وأبو نعيم كما في رواية أبي زرعة الرازي.

وقد توبع فطر بن خليفة على هذه الرواية، فقد رواه عكرمة عن شرحبيل بن سعد، عن ابن عباس به.

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٣٦٣).

والصواب: رواية الجماعة عن فطر بن خليفة، والخطأ من عطاء ابن مسلم في الرواية الأخرى، وعطاء بن مسلم صدوق في نفسه ضعيف من قبل حفظه، ويُخطئ كثيرًا.

وأما الرواية المحفوظة: فأخرجها الحاكم (٤/ ١٧٨)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي- رحمه الله- بقوله: «شرحبيل واه».

قلت: وهو كما قال، فشرحبيل قد جرحه غير واحد من أهل العلم، فقال مالك: «ليس بثقة»، وقال ابن معين: «ليس بشيء ضعيف».

الاختلاف على الراوي
في وصل الحديث وإرساله
بحيث يكون المرسِل ثقة والواصل ضعيفًا

تدريب رقم (36):

قال ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى- في «العلل» (٩٧):

سألت أبي عن حديث رواه عيسى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا ينجس الماء إلا ما غلب عليه طعمه ولونه**».

فقال أبي: يوصله رشدين بن سعد، يقول: عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، ورشدين ليس بقوي، والصحيح مرسل.

❑ **شرح الطرق:**

هذا الحديث اختلف في وصله وإرساله وفي اسم صحابيه على وجوه:

الأول: ما رواه رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة به.

أخرجه الدارقطني (٤٥) من طريق: محمد بن يوسف الغضيضي، نا رشدين به.

الثاني: رواه رشدين بن سعد أيضًا عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن ثوبان به.

أخرجه ابن ماجة (٥٢١)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٢٥٩) والدار قطني من طريق: مروان بن محمد، نا رشدين بن سعد به.

الثالث: ما رواه الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، عن النبي ﷺ به.

أخرجه عبد الرازق (٢٦٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٤).

❑ **أقوال العلماء:**

رَجَّح أبو حاتم الرازي الإرسال، وكذا قال الدار قطني: «لم يرفعه غير رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، وليس بالقوي، والصواب في قول راشد».

❑ **الترجيح:**

قلت: والقول قول أبي حاتم والدارقطني لولا ما ورد من متابعات تؤيد رواية رشدين بن سعد، من حديث أبي امامة.

من ذلك:

ما أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١/ ٢٥٩) من طريق:

عطية بن بقية بن الوليد، حدثنا أبي، عن ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد، عن أبي امامة به.

وعطية بن بقية ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٣/ ٣٨١) وقال:

«كتبت عنه، ومحله الصدق، وكانت فيه غفلة».

وأورده ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥٢٧)، وقال: «يخطىء

ويُغرب، يُعتبر حديثه إذا روى عن أبيه غير الأشياء المدلَّسة».

وأبوه بقية موصوف بالتدليس والتسوية، وقد صرَّح بالسماع من شيخه، إلا أنه لم يرد التصريح بالسماع في باقي طبقات السند.

وأخرج البيهقي (١/ ٢٦٠) من طريق: أبي أمية محمد بن إبراهيم، حدثنا حفص بن عمر، حدثنا ثور بن يزيد، عن راشد، عن أبي امامة.

وليس له علة إلا ما لُيِّن به محمد بن إبراهيم، ورواه عنه ابن جوصا الحافظ وهو صاحب غرائب، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي».

وهاتان المتابعتان ترفعان العهدة عن رشدين بن سعد في رواية أبي أمامة، وتؤيدان القول بالوصل، والأحوص بن حكيم ضعيف، ورشدين بن سعد أشد ضعفًا منه، والاختلاف عليه في اسم الصحابي اضطراب منه، والله أعلم.

الحديث الذي ينفرد به المتكلم فيه

تدريب رقم (37):

قال ابن أبي حاتم -رحمه الله- في «العلل» (١٠٩):

سمعت أبي وأبا زرعة في حديث حجاج بن أرطأة، عن عمرو ابن شعيب، عن زينب السهمية، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ: **«أنه كان يتوضأ ويُقَبِّل ويُصَلِّي ولا يتوضأ»**.

فقالا: الحجاج يدلس في حديثه عن الضعفاء ولا يُحتج بحديثه.

❑ **شرح الطرق:**

قلت: هذا الحديث رواه حجاج بن أرطأة، عن عمرو بن شعيب، عن زينب السهمية، عن عائشة - رضي الله عنها - به.

أخرجه ابن ماجة (٥٠٣)، والبيهقي في «الخلافيات» (٤٤٦).

ونقل البيهقي عن أبي عبد الله الحاكم قوله:

«هذا إسناد لا تقوم به الحجة، فإن حجاج بن أرطأة على جلالة قدره غير مذكور في الصحيح، وزينب السهمية ليس لها ذكر في حديث آخر».

وقال الدارقطني: «زينب مجهولة، ولا تقوم بها حجة».

قلت: الحجاج بن أرطأة مدلس، وكان يدلس عن الضعفاء، وزينب السهمية مجهولة، لم يرو عنها غير عمرو بن شعيب،

والحديث لا يُحتمل ممن هذا حاله.

إلا أن العهدة في هذا الخبر على زينب السهمية لا على الحجاج ابن أرطأة، فإنه قد توبع عليه .

فقد أخرجه عبد الرزاق (٥٠٩)؛ عن الأوزاعي، قال: أخبرني عمرو بن شعيب، عن امرأة سماها أنها سمعت عائشة..... الحديث.

وأخرجه الدارقطني (١/ ٤٣) من طريق: عبد الحميد بن حبيب، حدثنا الأوزاعي بسنده فقال: «عن زينب».

ما رواه الراوي من كتب غيره من الضعفاء أو المتهمين

تدريب رقم (38):

قال الإمام ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٢٧٤):

سألت أبي عن حديثٍ رواه زياد بن الربيع، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال:

«ما مررت بملأ من الملائكة ليلة أُسري بي إلا كلهم يقول لي عليك بالحجامة يا محمد».

فقال أبي: هذا حديث منكرٌ، قال أبي: يُقال: إن عباد بن منصور أخذ جزءًا من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، فما كان من المناكير فهو من ذاك.

❑ **شرح الطرق:**

قلت: هذا حديث منكر المتن، وقد تفرَّد بروايته عباد بن منصور، وهو ضعيف من قبل حفظه، كثير المناكير يدلس في حديثه، وقد أعلَّ أبو حاتم هذا الحديث به، وبيَّن أن عباد كان يُحَدِّث ما سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى وهو تالف الحال متهم.

وهذا الحديث بعينه قد أقرَّ عباد بأنه سمعه من إبرهيم بن أبي يحيى.

ففي ترجمته من «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٠٤): قال علي بن المديني؛ سمعت يحيى بن سعيد، قلت لعبَّاد بن منصور: سمعت حديث «**ما مرت بملأ من الملائكة**» و«**أن النبي ﷺ كان يكمل ثلاثًا**» يعني من عكرمة فقال: حدثنيهن ابن أبي يحيى، عن داود، عن عكرمة.

فدلَّت هذه الرواية على أنه قد دلَّس هذا الحديث.

الاختلاف في رواية الحديث على وجوه عدَّة

تدريب رقم (39):

قال ابن أبي حاتم -رحمه الله- في «العلل» (٢٢٣١):

سألت أبي عن حديثٍ رواه حفص بن غياث، عن حجاج بن أرطأة، عن أبي المليح، عن أبيه، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ، قال: «**الختان سنة للرجال مكرمة للنساء**» ورواه عبد الواحد بن زياد، عن حجاج، عن مكحول، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ، قال أبي: الذي أتوهم أن حديث مكحول خطأ، وإنما أراد حديث حجاج ما قد رواه مكحول، عن أبي الشمال، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ «**خمس من سنن المرسلين: التعطر، والحناء، والسواك**» فترك أبا الشمال فلا أدري هذا من الحجاج أو من عبد الواحد، وقد رواه النعمان بن المنذر عن مكحول، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الختان سنة للرجال مكرمة للنساء**».

❑ **شرح الطرق:**

قد اخْتُلف في رواية هذا الحديث على وجوه عدة:

الأول: ما رواه حفص بن غياث، عن الحجاج بن أرطأة، عن أبي المليح، عن أبيه، عن شداد بن أوس مرفوعًا به.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٣٣٠).

وهو عند البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٣٢٥) من طريق: إبراهيم ابن الحجاج، عن حفص بسنده مرسلًا لم يذكر فيه «شداد».

الثاني: ما رواه عباد بن العوام، عن الحجاج، عن رجل، عن أبي المليح، عن شداد بن أوس به.

أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٣١٧).

وهو عند أحمد (٥/ ٧٥) عن سريج، عن عباد، عن الحجاج، عن أبي المليح، عن أبيه، عن شداد به.

الثالث: ما رواه يحيى بن العلاء، عن الحجاج بن أرطأة، عن مكحول، عن أبي أيوب الأنصاري، مرفوعًا بلفظ:

«**الختان، والسواك، والتعطر، والنكاح من سنتي**».

أخرجه عبد الرزاق (١٠٣٩٠).

الرابع: ما رواه سفيان بن وكيع، حدثنا حفص بن غياث، عن الحجاج، عن مكحول، عن أبي الشمال عن أبي أيوب مرفوعًا بلفظ: «**أربع من سنن المرسلين: الحياء، والتعطر، والسواك، والنكاح**».

أخرجه الترمذي (١٠٨٠).

ثم رواه من طريق: عباد بن العوام، عن الحجاج بإسناده.

وقال: «روى هذا الحديث هشيم، ومحمد بن يزيد الواسطي، وأبو معاوية، وغير واحد عن الحجاج، عن مكحول، عن أبي أيوب، ولم يذكروا فيه (عن أبي الشمال) وحديث حفص بن غياث وعباد العوام أصح».

الخامس: ما رواه عبد الواحد بن زياد، عن الحجاج، عن مكحول، عن أبي أيوب مرفوعًا:

«الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء».

أخرجه البيهقي (٨/ ٣٢٥).

قلت: والذي يظهر لي - والله اعلم- أن هذين حديثان منفصلان- الأول:

«الختان سنة للرجال مكرمة للنساء».

وهذا الذي وقع فيه الاختلاف على الحجاج في وصله وإرساله، ولا أحسب أن الوهم إلا منه، والظاهر أنه اضطرب فيه، فرواه مرسلًا، ومتصلًا.

وأما الحديث الآخر فهو: **«أربع من سنن المرسلين»**.....

وهذا الذي وقع فيه الخلاف على الحجاج على وجهين كما تقدَّم، وعندي أن الحمل عليه فيه أيضًا، فقد اضطرب في الحديثين جميعًا والله أعلم، والظاهر أنه كان يختلط عليه متن أحدهما بالآخر.

والذي يُحفظ عن مكحول ما رواه النعمان بن المنذر عنه، عن النبي ﷺ مرسلًا: **«الختان سنة للرجال، مكرمة للنساء»**.

فالنعمان صدوق، أوثق من الحجاج، والله أعلم.

ما انفرد به من لا يُحتمل من مثله التفرد

تدريب رقم (40):

قال الإمام الترمذي - رحمه الله- في «العلل الكبير» (٢/ ٩٢٩):

حدثنا محمد بن عمر بن وليد الكندي، نا يحيى بن آدم، عن شريك، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال:

كان شيب رسول الله ﷺ نحوًا من عشرين شعرة.

سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر غير شريك.

❑ **شرح الطرق:**

هذا الحديث قد تفرَّد بروايته شريك بن عبد الله، عن عبيد الله ابن عمر العمري، وهو أحد الثقات الأئمة، وأحد الرواة المعروفين والمشهورين بالرواية عن نافع، عن ابن عمر.

وقد روى عنه الثقات والحفاظ الأئمة، ويبعد أن ينفرد عنه شريك بن عبد الله بمثل هذا الحديث دون باقي أصحاب عبيد الله الثقات لا سيما وهو حديث فيه وصف للنبي ﷺ، فهو بمنزلة التفرد بسنة أو أصل.

وشريك بن عبد الله صدوق حسن الحديث، وثَّقه جماعة من أهل العلم، وتكلَّم فيه آخرون، إلا أنه لا يحتمل من مثله الانفراد بمثل هذا الحديث، ولأجل ذلك أعلَّه البخاري أو على أقل الأحوال توقف في قبوله والله أعلم.

الفهـــارس

فهرس الفوائد العلمية
فهرس المحتويات

فهرس الفوائد العلمية

المقدمة ٥
أهمية علم العلل ٥
الكلام على كتاب «شرح علل الحديث للمبتدئين» ٥
خطة المؤلف في هذا الكتاب ٦
مكانة قتادة بن دعامة في الحفظ والإتقان ٩
أصحاب قتادة ٩
ضعف معمر بن راشد في روايته عن قتادة ١٠
رواية الضعفاء عن قتادة ١١
يحتمل تعدد الأسانيد عن قتادة بن دعامة ١٣
أخطاء شائعة في نقد الروايات ١٤
تقوية الطرق غير المحفوظة بالشواهد الصحيحة ١٤
أصحاب الأعمش ١٧
خطأ أبي بكر بن عياش في روايته عن الأعمش ١٧
ضعف عاصم بن بهدلة في روايته عن زر بن حبيش وأبي وائل ١٨
سوء حفظ حماد بن أبي سليمان ١٨
الكلام الوارد في رواية محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ٢٠
تصحيح الحديث الذي ينفرد به الثقة المتكلم فيه إذا توبع عليه ٢١
القرائن التي تدل على صحة حديث الرواي المتكلم فيه ٢٢
عنعنة محمد بن إسحاق بن يسار ٢٢
تقديم عبيد الله العمري على ابن إسحاق في الضبط ٢٣
الاختلاف في تقديم زهير على إسرائيل في أبي إسحاق السبيعي ٢٨

من قدَّم إسرائيل اعتمد على عبارة لشعبة موهمة بذلك، والإجابة عنها ... ٢٨
الراجح تساوى زهير وإسرائيل في أبي إسحاق ٢٨
ترجيح رواية مالك بن أنس على محمد بن مطرف ٣١
الخلاف في ثبوت صحبة عبد الله الصناجي ٣١
بيان أن الراجح صحبته بتسميع له من النبي ﷺ بسند صحيح عند أحمد في «المسند» ٣٢
تقديم هشام بن يوسف على الفضل بن موسى في روايتهما عن ابن جريج ٣٤
الاغترار بظاهر الإسناد وعدم الالتفات للعلل الخفية ٣٥
تدليس بقية بن الوليد ٣٦
حكم ما تفرَّد به بقية من المتون المنكرة ٣٦
الاختلاف على الراوي في تسمية شيخه في الحديث ٣٨
الاختلاف في الحديث على ثقتين لا يؤثر في صحته ٣٩
وهم الثقة في الحديث ٤٠
تقديم أبي أسامة على ابن إسحاق في الضبط والتوثيق ٤١
تحرير حال خالد بن أبي الصلت ٤٤
تصريح الرواي بضياع بعض حديثه ٤٥
ما يكون ظاهره الصحة وفيه عله خفية ٤٧
ضعف يزيد بن أبان الرقاشي ٤٨
المفاضله بين قتادة بن دعامة وبين يزيد الرشك في الحفظ والتثبت ٥٠
نسبة هشيم بن بشير إلى التدليس ٥٠
إرسال الرواية بين ابن سيرين وأم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها- ٥٠
حكم ما تفرد به حكيم الأثرم ٥١
التوقف في اتصال الرواية بين أبي تميمة الهجيمي وبين أبي هريرة ٥٣
الاضطراب في سند حديث: **«من أتى حائضًا أو أمرأة في دبرها»** ٥٤
ترجيح الوقف في هذا الحديث على أبي هريرة - رضي الله عنه- ٥٤

مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه وأكثر عددًا ٥٦
لا عبرة بمخالفة المجروح للرواي الثقة ٥٨
لا عبرة بمتابعة الثقة إن كان في الطريق إليه راوٍ متكلم فيه ٥٨
تحرير حال مسة أم بسة الأزدية ٥٩
المفاضلة بين المختلفين في الرواية ٦٣
حكم ما تفرَّد به راوٍ عن حافظ كبير لم يشاركه فيه أصحاب ذلك الحافظ الثقات الحفاظ ٦٥
تحرير حال صالح بن أبي الأخضر في الزهري ٦٦
الاختلاف بين أصحاب قتادة في وصل الحديث وإرساله ٦٧
حكم ما تفرَّد به الراوي المتكلَّم فيه أو المجروح ٧١
الاختلاف بين اصحاب قتادة على قتادة في رفع الحديث ووقفه ٧٤
ما انفرد به الضعيف عن أحد الثقات الحفاظ ٧٩
مخالفة الثوري لعامة أصحاب الأعمش ٨١
ما انفرد به يحيى بن سليم الطائفي عن الثوري دون باقي اصحاب الثوري الثقات ٨٦
تعدد الأسانيد عن أبي إسحاق السبيعي ومتى يُحكم بذلك ٨٨
ما أخطأ فيه أبو إسحاق السبيعي من الرواية ٩١
ما خالف فيه الوليد بن مسلم الثقات الحفاظ ٩٧
شدة ضعف عبيد الله بن الوليد الوصافي ١٠١
مثال لما أخطأ في روايته قتيبة بن سعيد ١٠٤

فهرس المحتويات

الموضوع — الصفحة

المقدمة ٥
الاختلاف على الحافظ الكبير في الحديث بين التصحيح والإعلال ٨
تدريب رقم (١) حديث: **«إن هذه الحشوش محتضرة»** ٨
شرح الطرق: ٩
حكم أهل العلم فيه: ١٠
الترجيح: ١١
أخطاء شائعة في نقد الروايات ١٤
الاختلاف على الراوي في اسم الصحابي ١٦
تدريب رقم (٢) حديث: **«أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائمًا»** ١٦
شرح الطرق: ١٦
حكم أهل العلم على الحديث: ١٨
دراسة الطرق والترجيح: ١٨
الاختلاف على الراوي في الحديث بما لا يعل الحديث ١٩
تدريب رقم (٣) حديث: **«لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك»** ١٩
شرح الطرق: ١٩
الترجيح بين الطرق: ٢٠
طريق آخر لمحمد بن إسحاق في هذا الحديث: ٢٢
الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي بين إسرائيل وزهير وزكريا بن أبي زائدة والترجيح بينهم بالقرائن ٢٤
تدريب رقم (٤) حديث: **«التمس لي ثلاثة أحجار»**. ٢٤
شرح الطرق: ٢٥
اختلاف أهل العلم في هذا الحديث: ٢٦

(١) الإمام الترمذي - رحمه الله -: ٢٦
(٢) الإمام البخاري - رحمه الله-: ٢٧
(٣) الإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي - رحمه الله -: ... ٢٧
(٤) الإمام أبو زرعة الرازي - رحمه الله -: ٢٧
(٥) الإمام الدارقطني رحمه الله: ٢٧
الترجيح: ٢٨
الحكم على الحافظ الكبير في تسمية الصحابي بما قد يؤثر في اتصال الحديث أو انقطاعه ٣٠
تدريب رقم (٥) حديث: **«إذا توضأ العبد فتمضمض...»**. ٣٠
شرح الطرق والترجيح: ٣٠
الاختلاف في سند الحديث على راوٍ من جهة الوصل والإرسال ٣٣
تدريب رقم (٦) حديث: **«إنا نخطب فمن أحب أن يجلس...»**. ٣٣
شرح الطرق: ٣٣
أقوال أهل العلم: ٣٤
الترجيح: ٣٤
تفقد سماع الراوي الموصوف بالتدليس فيما يحدِّث به لاسيما إن روى منكرًا ... ٣٥
تدريب رقم (٧) حديث: **«إذا جامع أحدكم زوجته...»** ٣٥
شرح الطرق: ٣٥
الاختلاف على راوٍ من رواة السند في تسمية شيخه ٣٨
تدريب رقم (٨) حديث: **«إذا كان الماء قلتين»** ٣٨
شرح الطرق: ٣٨
أولًا: الاختلاف فيه على أبي أسامة: ٣٩
ثانيًا: الاختلاف فيه على محمد بن جعفر بن الزبير: ٤٠
الاختلاف في وقف الحديث ورفعه ٤٢
تدريب رقم (٩) حديث: **«حولوا مقعدي إلى القبله»** ٤٢

شرح الطرق: ٤٣
أقوال أهل العلم: ٤٤
الترجيح: ٤٤
تدريب رقم (١٠) حديث: «أن النبي ﷺ كانت له فرقة يتمسح بها ٤٤
شرح الطرق: ٤٥
الترجيح: ٤٦
الاختلاف على أحد رواة السند في زيادة راوٍ ضعيف أو أكثر ٤٧
تدريب رقم (١١) حديث «تخليل اللحية» ٤٧
شرح الطرق والترجيح: ٤٧
الاختلاف في وقف ورفع الحديث ٤٩
تدريب رقم (١٢) حديث: «مروا أزواجكن أن يغسلوا عنهم أثر الغائط» .. ٤٩
شرح الطرق: ٤٩
الترجيح بين الطرق: ٥٠
تفرد الراوي بما لا يُحتمل منه ٥٢
تدريب رقم (١٣) حديث: «من أتى حائضًا أو أمرأة في دبرها» ٥٢
شرح الطرق: ٥٢
الاختلاف على الراوي في الوقف والرفع ٥٥
تدريب رقم (١٤) حديث: «الأذنان من الرأس» ٥٥
شرح الطرق: ٥٥
حكم أهل العلم في الحديث: ٥٦
الترجيح: ٥٦
الاختلاف على الراوي في رفع الحديث والوقف به على التابعي ٥٧
تدريب رقم (١٥) حديث: «إن الوضوء شيطانًا...» ٥٧
شرح الطرق: ٥٧
الترجيح بين الروايات: ٥٨

ما تفرَّد به من لم يُعرف حاله ٥٩
تدريب رقم (١٦) حديث: «كانت النفساء تجلس أربعين يومًا» ٥٩
شرح الطرق: ٥٩
الاختلاف على راوٍ في سند الحديث على وجوه عدة ٦١
تدريب رقم (١٧) **حديث الوضوء من لحوم الإبل** ٦١
شرح الطرق: ٦٢
الترجيح بين الطرق: ٦٢
أقوال أهل العلم: ٦٣
ما انفرد به الراوي الضعيف عن حافظ كبير وإن توبع من غير وجه ٦٥
تدريب رقم (١٨) حديث: «كنت أضع للنبي ﷺ غسلًا» ٦٥
شرح الطرق: ٦٥
الاختلاف على حافظ كبير في وصل الحديث وإرساله ٦٧
تدريب رقم (١٩) حديث: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» ٦٧
شرح الطرق: ٦٧
الترجيح بين الطرق: ٦٨
رواية الضعفاء والمتروكين ٧١
تدريب رقم (٢٠) حديث: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي» ٧١
شرح الطرق: ٧١
الاختلاف على قتادة في رفع الحديث ووقفه ٧٤
تدريب رقم (٢١) حديث: «يُنضح بول الغلام» ٧٤
شرح الطرق والترجيح: ٧٤
الاختلاف على الراوي في سند الحديث بين رفعه والوقف به على التابعي . ٧٦
تدريب رقم (٢٢) حديث: «وفد الله ثلاثة...» ٧٦
شرح الطرق والترجيح: ٧٦
ما انفرد به المجروح سندًا أو متنًا ٧٩

تدريب رقم (٢٣) حديث: «هكذا نُبعث يوم القيامة» ٧٩
شرح الطرق: ٧٩
الاختلاف على الأعمش في سند الحديث ٨١
تدريب رقم (٢٤) حديث: «دع دواعي اللبن» ٨١
شرح الطرق: ٨١
الاختلاف على هشام بن عروة في إسناد الحديث ٨٣
تدريب رقم (٢٥) حديث: «ألا أخبركم على من تحرم النار غدًا» ٨٣
شرح الطرق: ٨٣
التفرد عن حافظ كبير بمتن منكر وانقلاب الحديث على الراوي ٨٥
تدريب رقم (٢٦) حديث: «إن من تمام التحية الأخذ باليد» ٨٥
شرح الطرق: ٨٥
الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي في رواية الحديث ٨٧
تدريب رقم (٢٧) حديث: «كان رسول الله ﷺ رجلًا مربوعًا» ٨٧
شرح الطرق: ٨٧
أقوال أهل العلم في الحديث: ٨٨
الترجيح: ٨٨
ما يُخالف فيه الحافظ الثقة غيره من الحفاظ الثقات في متن الحديث ٩٠
تدريب رقم (٢٨) حديث: «كان ﷺ ينام أول الليل...» ٩٠
شرح طرق الحديث: ٩١
أقوال أهل العلم: ٩١
الترجيح: ٩٢
وهم الراوي وخطؤه في متن الحديث بما يخالف رواية الأكثر والأحفظ ٩٣
تدريب رقم (٢٩) حديث: «بت عند خالتي ميمونه» ٩٣
شرح الطرق: ٩٥
الاختلاف في وصل وإرسال الحديث ٩٧

تدريب رقم (٣٠) حديث: «أتردين عليه حديقته» ٩٧
شرح الطرق: ٩٧
الترجيح: ٩٧
الاختلاف في وصل وإرسال الحديث على أوجه ٩٩
تدريب رقم (٣١) حديث: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» ٩٩
شرح الطرق: ٩٩
الترجيح: ١٠٠
الخطأ في رواية الحديث والوهم في إسناده ١٠٢
تدريب رقم (٣٢) حديث: «خذ الحديقة التي اعطيتها واخلعها» ١٠٢
شرح الطرق: ١٠٢
ما أخطأ في إسناده قتيبة بن سعيد الحافظ الثقة ١٠٤
تدريب رقم (٣٣) حديث: «المسح على الخفين» ١٠٤
شرح الطرق: ١٠٤
الاختلاف على الزهري في وصل الحديث وإرساله ١٠٦
تدريب رقم (٣٤) حديث: «أن النبي ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين» ١٠٦
شرح الطرق: ١٠٦
الخطأ في رواية الحديث والوهم في اسم راويه ١٠٨
تدريب رقم (٣٥) حديث: «من أدرك له في الإسلام أبنتان...» ١٠٨
شرح الطرق: ١٠٨
الاختلاف على الراوي في وصل الحديث وإرساله بحيث يكون المرسل ثقة والواصل ضعيفًا ١١٠
تدريب رقم (٣٦) حديث: «لا نجس الماء إلا ما غلب عليه» ١١٠
شرح الطرق: ١١٠
أقوال العلماء: ١١١
الترجيح: ١١١

الحديث الذي ينفرد به المتكلَّم فيه ١١٣
تدريب رقم (٣٧) حديث: «أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ ويُقَبِّل ويصلي» ... ١١٣
شرح الطرق: ١١٣
ما رواه الراوي من كتب غيره من الضعفاء أو المتهمين ١١٥
تدريب رقم (٣٨) حديث: «ما مررت بملأ من الملائكة ليلة أسرى بي..» ... ١١٥
شرح الطرق: ١١٥
الاختلاف في رواية الحديث على وجوه عدة ١١٧
تدريب رقم (٣٩) حديث: «الختان سنة للرجال مكرمة للنساء» ١١٧
شرح الطرق: ١١٧
ما انفرد به من لا يحتمل من مثله التفرد ١٢٠
تدريب رقم (٤٠) حديث: «كان شيب رسول الله ﷺ نحوًا من عشرين شعرة» ١٢٠
شرح الطرق: ١٢٠
فهرس الفوائد العلمية ١٢٣
فهرس المحتويات ١٢٩